كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية

أثر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة)

الباحث
علي كاظم صخي

إشراف
أ. د/ رضا عبد السلام
أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
كلية الحقوق - جامعة المنصورة
محافظ الشرقية الأسبق
٢٠٢٤

المقدمة

أولًا – أهمية البحث:

تأثر الاقتصاد العراقي بجملة من العوامل التي تغيرت من شكل أنشطة هذا الاقتصاد من زمن لآخر، إذ بات من المقبول عمومًا القول بوجود نطاق واسع ومتنامي من الأنشطة التي تتم خارج الاقتصاد الرسمي في العراق، إذ لا يتم تسجيل مثل هذه الأنشطة من خلال نظام حسابات الدخل القومي، والذي أصبح المعيار المقبول والأهم في جميع دول العالم، ويثير وجود وزيادة الاقتصاد الخفي في عدد من المخاوف الأساسية التي تمثل أزمات اقتصادية للبلد، خصوصًا إذا ما تم تقييم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والأسر المعيشية بطريقة متحيزة وغير متفقة مع الإحصاءات الرسمية، لذا قد يخفي العدد الرسمي للعاطلين عن العمل حقيقة أن جزء منهم يعملون فعليًا ويتلقون دخلًا مناسبًا مع تسجيلهم كعاطلين، ونتيجة لذلك، من المرجح أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية توسعية بشكل مبالغ فيه، كما أن السياسة الاجتماعية ستكون مفرطة جدًا، ويعبر اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي عن فقدان إيرادات الضرائب، لأن الأنشطة السرية تلتف بطرق عدة على قوانين الضرائب. الأمر الذي يعد مؤشرًا على حالة غير صحية بين المواطنين والحكومة والاقتصاد ككل على حد سواء(١).

وتعد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (الاقتصاد الخفي) من أقدم الظواهر الاقتصادية فى كافة المجتمعات الإنسانية، إلا أن الاهتمام بتلك الأنشطة ومحاولة رصدها ودراستها كظاهرة اقتصادية التي ثد تتخذ في بعض حالتها صورة من صور الجرائم الاقتصادية، وذلك متى قصد بها الإضرار باقتصاد الدولة أو الإفساد غير المباشر للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة.

وقد ظهرت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية فى أدبيات التنمية الاقتصادية في مقال (

"K. Hart 1971)، والذي تحدث فيه عن القطاع غير الرسمى (informal sector)، فضلًا عن تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) الصادر عام ١٩٧٢، كظاهرة مؤقتة فى بداية الأمر.

وتُعد أول الدراسات التطبيقية – التى تناولت الاقتصاد الخفي – دراسة (Gutmann) عام 1977؛ حيث لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلى (Subterranean Economy)، والذى أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التى لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومى، ليست بهذا القدر

(١) سناء عبد الرحيم العبادي، إدارة الأزمات الاستراتيجية في ظل أنشطة الاقتصاد الخفي في العراق: التشخيص والمعالجة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ٥١، العراق، ٢٠٢٠، ص٢١٨.

الهين الذى يمكن معه إهمالها. تأسيسًا على ذلك، فقد حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التى طرحها، وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية فى دول العالم المختلفة.

ولقد أثبتت هذه الدراسات المتعاقبة، أن الاقتصاد الخفي بلغ نسبًا لا يمكن إهمالها من إجمالى النشاط الاقتصادى فى كل من دول الشرق والغرب، بل وإنه فى بعض الحالات ينمو بمعدلات لم يشهدها الاقتصاد الرسمى(٢).

ثانيًا – إشكالية البحث:

تبدو إشكالية هذه الدراسة في تزايد آثار الاقتصاد الخفي؛ حيث تنتشر وتتشعب داخل الاقتصاد الرسمى، وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية، وترتبط به ظاهرة الجرائم الاقتصادية، وخاصة الأموال المتولدة من الأنشطة غير الشرعية والإجرامية فى الاقتصاد الخفي (مثل تجارة المخدرات، وغيرها من الأنشطة الإجرامية الأخرى)، مما أدى إلى تصاعد الاهتمام فى الكثير من دول العالم، وخاصةً المتقدم منها بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد الخفى، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا؟ وما حجم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لوجود الاقتصاد الخفي؟ وما هى الأسباب التى أدت إلى ظهور ونمو الاقتصاد الخفى؟ وما هى أبعاد العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والاقتصاد الخفي؟ وما هو تأثير تلك الجرائم على الاستثمار الأجنبي؟

ثالثًا – أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على جذب الاصتثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم ضرورة التصدي لهذه الأنشطة ومكافحتها وملاحقة من يمارسها، كما تهدف الدراسة إلى بيان أسباب انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية، ومدى تأثيرها الكبير على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وهو ما يؤثر بالضرورة على ضعف معدلات التنمية الاقتصادية.

رابعًا – منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلي والتطبيقي؛ حيث يتم توظيف البيانات والمعلومات الواردة بالبحث وتحليلها تحليلًا اقتصاديًا، وتطبيقها على الواقع العراقي، أو مدى الاستفادة منها في التجربة العراقية.

خامسًا– خطة البحث:

تأسيسًا على ما تقدم، فإننا ندرس الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وأثرها على محددات الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم جرائم الاقتصاد الخفي وأنواعها وأهم أنشطتها.

(2) Tanzi (Vito) , The Underground Economy , the causes and consequences , of this world – wide phenomenon , finance and development vol 20 , no 4 December ٢٠٢٠ . P. 25 .

المبحث الثانى: أسباب ظهور ونمو جرائم الاقتصاد الخفي.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على نمو واتساع الاقتصاد الخفي وعلاقته بالجرائم الاقتصادية.

المبحث الأول
مفهوم جرائم الاقتصاد الخفي وأنواعها وأنشطتها

بينت الدراسات التطبيقية – التى تناولت جرائم الاقتصاد الخفي، أنه لا يكاد يخلو الاقتصاد القومى فى أية دولة من الدول – سواء كانت متقدمة أو نامية – من وجود بعض الأنشطة الاقتصادية الخفية Hidden Activities، أى: غير المسجلة رسميًا فى الحسابات القومية للدولة، وإن كان حجم هذه الظاهرة يتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومراحل النمو الاقتصادى التى تمر بها [٣] .

ويوجد شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن صور جرائم الاقتصاد الخفي ليست منفصلة عن المجتمع، وإنما تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمى . بل ويمكن التأكيد بأن كلًا منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر فى أنشطة هذا الاقتصاد، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل فى الاقتصاد الخفي. والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة، ومنها على سبيل المثال: التعامل مع أرباب الحرف المتنوعة مثل: السباكين والنجارين والميكانيكى، والباعة الجائلين، أو دفع نقود مقابل درس خصوصى للأبناء، فهؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الأموال إلى السلطات الضريبية، فضلًا عن وجود قطاع كبير من مكتسبى الأجور – غير الرسمية - يشاركون بشكل أو بآخر فى الأنشطة التى يضمها الاقتصاد الخفى، وذلك من خلال الجمع بين وظيفتين أو القيام بعمل خارج ساعات العمل الرسمية، وهكذا فإن مبالغ كبيرة يُعتد بها من الدخول النقدية الخفية يحققها مكتسبو الأجور من خلال عملهم لحسابهم الخاص خارج ساعات العمل الرسمية، بل وأثناء أوقات العمل الرسمية.

ومما لا شك فيه أنه يوجد العديد من المصطلحات التي تعبر عن صور جرائم الاقتصاد الخفي، وتقسيمات متنوعة لأنواعه وأنشطته.

وتأسيسًا على ما تقدم، فإننا نعرض لمفهوم جرائم الاقتصاد الخفي وأنواعها وأنشطتها، من خلال مطلبين وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية وأنواع الاقتصاد الخفي .

المطلب الثانى: أنشطة الاقتصاد الخفي وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول

(3) Grazia , R,: Clandestine Emplpyment – A problem of our times in the Underground Economy in the 4.5 . and abroad edited by Vito Tanzi , Lexington books , D. C. Heath and company Massachusetts , ٢٠١٨ , P. 29 .

ماهية وأنواع الاقتصاد الخفى

تعددت المصطلحات التى أطلقت على الاقتصاد الخفى، حيث ظهر فى العديد من الدراسات بمسميات متعددة منها: اقتصاد تحت الأرض subterranean، الاقتصاد الموازى parallel، الاقتصاد التحتى أو السرى underground، اقتصاد الظل shadow، الاقتصاد الأسود Black، الاقتصاد الرمادى Grey، الاقتصاد غير الرسمى informal or unofficial، الاقتصاد الثانى second، الاقتصاد غير الشرعى illegal أو غير الجائز illicit، الاقتصاد غير المرئى unobserved، الاقتصاد غير المنظم irregular، الاقتصاد المقابل counterpart، الاقتصاد الغاطس clandestine or submerged، الاقتصاد غير المسجل unrecorded، أو غير المعلن unreported، أو غير المحسوب unaccounted، والاقتصاد غير المدفوع عنه الضرائب untaxed Econom، اقتصاد الباب الخلفى Black Door Economy وغيرها من المصطلحات التى تعكس اهتمامات سائر الباحثين الذين يتناولون هذه الظاهرة بجانب مصطلح الاقتصاد الخفي Hidden Economy الذى أكدت عليه معظم الدراسات التطبيقية **(*)** .

(*) إن اختيار المسميات الخاصة بالاقتصاد الخفي لم يتم على أساس النظرية الاقتصادية أو على أساس سبب منطقى معين، فقد وضع مكتب منظمة العمل الدولية (ILO) عام ١٩٨٧ خمسة عشرة اسمًا للظاهرة . ولكن من بين المصطلحات الإنجليزية التى يطلقها الإنجليزيون (بما فيهم الهنديون والناطقون بالإنجليزية) مصطلح: الاقتصاد الأسود Black ثم مصطلح الخفي Hidden، ومن أكثر المصطلحات شيوعًا مع الأمريكيين الشماليين مصطلح: التحتى underground يليه الخفي Hidden، ثم اقتصاد الظل shadow، وفى الدول الأنجلوسكسونية يفضل الهولنديون أن يستخدموا مصطلح zwartwer والفرنسيون يفضلون مصطلح: مظلم Economie au noir، ويستخدم الألمانيون مصطلح: محرم أو غير شرعى Schwarzarbeit أما الإيطاليون فيستخدمون مصطلح: أسود Negro، كما يفضل علماء الاجتماع والاقتصاديون استخدام مصطلح: الخفي Hidden بكثرة، فضلًا عن أن معظم المناقشات العلمية تركز على استخدام مصطلح: الخفي Hidden .

للمزيد من التفصيل انظر :

Tomas JJ . " Informal Economic Activity " U. S. A. the University of Michigan Press 1992 . P. 65 .

وبالتالى، فإن مصطلح: الاقتصاد الخفي – فى تقديرى – يَفْضُل كافة المسميات المشار إليها آنفًا، بالنظر إلى أن كل أنواع الدخول المولدة من كافة المصادر التى يشملها هذا الاقتصاد تكون خفية وغير معلنة، وبعيدة عن يد المحاسب الضريبى، كما أن تسمية الاقتصاد: الأسود أو السفلى أو القذر قد تكون غير مناسبة ؛ لأنها تقصر عن استيعاب الأنشطة القانونية غير المسجلة أو غير النظامية، إذ توحى للقارئ بأن هذا النوع من

الاقتصاد لا يشتمل إلا على الأنشطة غير الرسمية أو غير الأخلاقية. وعلى الجانب الآخر، فإن تسمية الاقتصاد: الموازى أو غير المسجل أو غير النظامى أو الاقتصاد الثانى، قد توحى – على العكس من الإيحاء الأول – بأن أنشطة هذا النوع كلها مشروعة، لكنها تقع خارج النطاق النظامى، ومن ثم فإن اصطلاح: الاقتصاد الخفى، إنما يُقصد به: جماع الأنشطة التى تشملها هذه الظاهرة والتى قد تكون مشروعة فى ذاتها مع كونها غير مسجلة، فضلًا عن الأنشطة غير الرسمية التى تكون مجافية للأخلاق أو القانون .

وفيما يلى نشير إلى تعريف الاقتصاد الخفي وتحديد أنواعه :

تعريف الاقتصاد الخفي :

ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد للاقتصاد الخفى، فهو متشعب ومتعدد الأبعاد كمسمياته وأدبيات التنمية الاقتصادية حافلة بالعديد من الدراسات التطبيقية التى تعرضت لهذا الموضوع، بيد أنها تختلف باختلاف اهتمامات كل دراسة وتركيزها على أثرٍ من آثارها المتعددة .

وينصرف الاقتصاد الخفي فى نظر البعض إلى الناتج القومى غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومى الإجمالى، لكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر . ويتمثل الاقتصاد الخفي – طبقًا لهذه التعريفات – فى مجموعة من الأنشطة غير المسجلة ضمن نطاق الحسابات القومية، وتشمل الإنتاج غير المعلن فى قطاعات متنوعة منها قطاع الصناعة، وقطاع الزراعة، وقطاع التجارة الداخلية، وقطاع التشييد والبناء[٤]. وينصرف الاقتصاد الخفي فى نظر البعض الآخر إلى كافة الدخول التى لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتى قد تدخل ضمن حسابات الدخل القومى، وهو ما يتوقف على طبيعة مصادر هذه الدخول [٥] .

ويتفق الكثير من الاقتصاديين والباحثين – فى مجال الاقتصاد الخفي – على أن هذا الاقتصاد يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التى تشترك جميعها فى محاولة التهرب الضريبى، أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادى، بيد أن هذا الاقتصاد يشمل أيضًا جانبًا من الأنشطة التى لا يمكن إغفالها، والتى تتسم بطبيعة خاصة تعد مخالفة لقانون مكافحة الجرائم الاقتصادية وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، ومنها على سبيل المثال: إنتاج السلع والخدمات المحظور تداولها، مثل: إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها، وأنشطة القمار والدعارة، وأنشطة الرَّشوة والعمولات، والسرقة،

(4) Gutmann . P. " The Subterranean Economy " financial analysis journal , Nov / Dec. ٢٠١٩ p. 10.
(5) Tanzi (Vito) , the underground Economy , the causes and consequences of this world op cit P. 10 .

وأنشطة المافيا ... وغيرها من الأنشطة المتعددة المخالفة لقانون مكافخة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ .

ويرى البعض: أن ما نطلق عليه " أنشطة الاقتصاد الخفي " يعتمد على المنظور الذى ننظر منه إلى هذا الاقتصاد، فقد ينظر إلى الاقتصاد الخفي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبى، وفى الدول التى لديها مؤسسات متطورة لجمع الضرائب وينخفض أو ينعدم فيها التهرب الضريبى، فإن الاقتصاد الخفي بها يرتبط بالأنشطة الإجرامية . أما فى الدول النامية – الأقل تطورًا فى مؤسسات جمع الضرائب – فإن الاقتصاد الخفي بها يتشكل غالبًا من الاقتصاد الزراعى الكبير، الذى لا يخضع للضرائب المباشرة ؛ لأن تكاليف جمع الضرائب فيها تكون أعلى من الإيرادات [٦] .

وهناك سؤال يطرح نفسه فى هذا الصدد وهو: هل يمكن أن نطلق على الاقتصاد الخفي عبارة: الاقتصاد غير القانونى ؟ أى: الاقتصاد الذى يتشكل من الأنشطة غير القانونية فحسب .. يرى Porter & Bayer أن الاقتصاد الخفي يضم الأنشطة القانونية أو غير القانونية والتى تولد دخلًا لا يعلن عنه رسميًا underreported، أو لا يتم إقراره not reported على الإطلاق . وينتقدان بعض الباحثين الذين يحصرون التعريف على أنه يعنى: الدخل المتولد عن الأنشطة القانونية التى لا تدون فى إحصائيات الدخل القومى المسجلة؛ لأن هذا التعريف يستبعد الأنشطة غير القانونية (مثل الدخول المتولدة عن عمليات النصب والاحتيال، والاتجار فى المخدرات) من تقدير الاقتصاد الخفى[٧].

ومن ناحية أخرى يشير البعض مثل Molefsky (1982)، إلى أن عبارة: الاقتصاد الخفي لا تعنى أن كافة المعاملات التى تتم فى الاقتصاد الخفي لا تسجل فى الإحصاءات الرسمية للدخل القومى، فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الخفي جانبًا من المعاملات التى تتم أصلًا فى الاقتصاد الرسمى . فقد تنتج بعض السلع فى الاقتصاد الرسمى، ومن ثم تُسجل بالتبعية ضمن حساباته، ومع ذلك يتم استخدام أجزاء منها فى الاقتصاد الخفى، ولا تسجل بالتالى القيمة المضافة التى تتم عليها فى الاقتصاد الخفي ضمن حسابات الناتج القومى [٨]، مثل بيع بعض الأدوية الرسمية فى سوق الاتجار غير المشروع بأسعار تزيد عن قيمتها الرسمية .

(6) Ecolani . M. G " Inflation tax and the hidden economy " Working Paper , United Kingdom: Department of economcs , university of Essex Colchester 20٢١ , P. 3 .

(7) Porter , R. D and A. S. Bayer " Monetary perspective on underground economic activity in the United States " in Efeigea (ed) (the underground economies: tax evasion , and formation distoirtion) , Cambridge: Cambridge Universty press ٢٠٢٢ , P. 129 .

(8) Molefsky , B " American underground economy " washington D. C. ٢٠١٨ p. 12 .

ونخلص مما تقدم إلى تعريف الاقتصاد الخفي بأنه عبارة عن " مجموعة من الأنشطة التى تحقق دخلًا لا يتم تسجيله رسميًا ضمن حسابات الناتج القومى، إما لتعمد إخفائه تهربًا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل – بحكم طبيعتها – تُعد من الأنشطة المخالفة للقوانين السائدة بالبلاد " .

وترتيبًا على هذا التعريف، فإن أنشطة الاقتصاد الخفي تشمل الدخول المحققة بطريق مشروع، ولكن لا يتم الإعلان عنها للإدارات الضريبية، وكذلك الدخول المحققة من الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل: إنتاج المخدرات والاتجار فيها، وأنشطة التهريب السلعى، والدعارة، والمقامرات ... وغيرها، كما يشمل هذا التعريف أيضًا كافة المعاملات والمبادلات العينية التى تتم دون استخدام النقود[٩] .

أنواع الاقتصاد الخفي:

يمكن – من منظور تحليلى – الإشارة إلى عدة أنواع للاقتصاد الخفي فى إطار تعميق مفهومه وأبعاده، ويخضع كل تقسيم منها لمعيار محدد يقوم عليه التقسيم، ومن ثم توجد التقسيمات التالية :

بمعيار النطاق الجغرافى ينقسم إلى :

- اقتصاد خفى محلى : على مستوى دولة واحدة .
- اقتصاد خفى إقليمى: على مستوى عدة دول تضم إقليمًا معينًا .
- اقتصاد خفى دولى : على مستوى مجموع دول العالم .

ويشار إلى وجود علاقات اقتصادية خفية بين الأنواع الثلاثة، وأى استراتيجية للمواجهة من القائمين على الاقتصاديات المعلنة يجب أن تتعقب تلك العلاقات [١٠] .

بمعيار قانونية عمليات الإنتاج والتوزيع :

يوجد اقتصاد خفى ذو أنشطة قانونية، واقتصاد خفى ذو أنشطة غير قانونية .

وقد صنف Thomas أنشطة الاقتصاد غير الرسمى – فى هذا الإطار – إلى أربعة قطاعات أساسية وخاصةً فى الدول النامية، هى :

---

(٣) د. محمود عبد الفضيل، د. جيهان دياب، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي فى إطار نظام منظور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة العدد (٤٠٠) أبريل ٢٠٢١، ص ١١ وما بعدها.

(١) د. عبد اللطيف عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ٢٠٠١، ص٢٤٠ وما بعدها.

أ – القطاع العائلى :

وهو القطاع الذى ينتج السلع والخدمات داخل المنزل، والتى توزع وتستهلك داخل الأسرة . ويتسم إنتاج هذا القطاع بأنه غير سوقى، أى: لا يتم الاتجار به، ومن ثم لا تتوافر عنه بيانات سعرية، مما يصعب تقييمه بالنسبة لجامعى بيانات الحسابات القومية .

وتأتى عمليات الإنتاج والتوزيع قانونية فى هذا القطاع، ومن أمثلته: عمل ربات البيوت التى تستبعد من قياسات الدخل القومى والناتج، فضلًا عن الإنتاج الذى يتحقق فى المجتمعات الريفية بهدف كفاية النفس self-sufficient داخل العائلة، أو حتى عندما يوجد داخل المجتمعات الريفية علاقات بين العائلات، فإنها تعتمد على مبادلة السلع والخدمات أكثر من اعتمادها على المعاملات السوقية (١١) .

ب – القطاع غير الرسمى :

ويتكون هذا القطاع فى الأساس من المشروعات صغيرة الحجم، وعمل الشخص عند نفسه self-employment فى إنتاج السلع، والأفراد الذين يقومون بنقل وتوزيع والاتجار فى هذه المنتجات وتوفير الخدمات اللازمة لها، وهو يوجد بجانب القطاع الزراعى النقدى والقطاع الصناعى الحديث فى الدول النامية . إن القطاع غير الرسمى Informal-Sector جزء من الاقتصاد الخفى، وقد ركزت عليه دراسات البنك الدولى، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD عند تناولها لهذا الموضوع فى الدول النامية (١٢) .

إن جزءًا كبيرًا من أنشطة القطاع غير الرسمى يتم فى المنزل، لكن معيار التمييز بينها وبين أنشطة القطاع العائلى هو: أن منتجات الأول تباع كسلع وخدمات وسيطة لمنتجين آخرين أو كجزء من الاستهلاك النهائى ؛ لذا فإن معاملات القطاع غير الرسمى تعد معاملات سوقية ولها بيانات سعرية، كما تعد عمليات الإنتاج والتوزيع قانونية، وبالرغم من ذلك فقد لا تدخل فى الحسابات القومية، فى العديد من الدول النامية، وقد يعزى ذلك إلى صعوبة وارتفاع تكلفة جمع البيانات التفصيلية عن أنشطة هذه الوحدات الصغيرة التى تعمل فى هذا القطاع .

ج – القطاع غير النظامى :

إن أنشطة هذا القطاع تشمل بعض الأنشطة غير القانونية مثل: الأنشطة التى تتسم بالتهرب الضريبى وتجنب الإجراءات وتشريعات العمل (مثل: الحد الأدنى للأجور، وقوانين الأمن الصناعى، والتحايل على رقابة الدول، والضمان الاجتماعى وغيرها)، وعلى الرغم من أن بعض السلع والخدمات التى يتم إنتاجها فى

(11) Thomas , j.j. " Informal economic activity " …… op cit , P. 4 .

(12) Levenson A. R and W. F Maloney " The informal sector , firm dynamics and institutional participation " W. B Policy Resarch working paper no 1988 – 1998 pp 1 – 4 .

هذا القطاع تتسم بالشرعية، بيد أن عمليات الإنتاج والتوزيع والاتجار فى هذه السلع تتسم بأنها غير قانونية [١٣] .

د – قطاع الجريمة :

يتسم إنتاج هذا القطاع بأنه غير قانونى (مثل: السرقة، المخدرات غير الرسمية، الاغتصاب، الدعارة ... وغيرها)، ومن ثم فإن عمليات الإنتاج والتوزيع والاتجار فيها غير قانونى، وعادة ما تركز السلطات فى بعض الدول على إيقاف إنتاجها أكثر من تركيزها على تحصيل الضرائب عنها [١٤].

ومما سبق يتضح لنا: أن أنواع الاقتصاد الخفي تضم الأنشطة الاقتصادية الشرعية غير الرسمية، والأنشطة الإجرامية وما يتولد عنها من دخول غير شرعية، بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك عددًا من الأنشطة التى تعد قانونية فى بعض الدول، وتعتبر غير قانونية فى البعض الآخر (مثل: القمار، والبغاء)، وكذلك تغير الحالة القانونية لبعض الأنشطة عبر الزمن (مثل: إنتاج وتوزيع الكحوليات أو الخمور فى ذات الدولة) .

وفيما يلى نُلقى مزيدًا من الضوء حول أنشطة الاقتصاد الخفي المتنوعة، عبر الصفحات التالية :

المطلب الثانى
أنشطة الاقتصاد الخفى

على الرغم من تعدد أبعاد أنشطة الاقتصاد الخفي (اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية)، إلا أننا سنركز فى دراستنا على الأبعاد الاقتصادية، أى: الأنشطة التى تولد دخلًا ماديًا بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنشطة فى حد ذاتها اقتصادية أو غير اقتصادية . فمثلًا: أعمال البلطجة، وفرض السيطرة والنفوذ لا تُعد نشاطًا اقتصاديًا، ولكن قد يتولد عنها عائد مادى هو موضع اهتمام الدراسة .

وقد أوضح K. Hart (١٩٧٣) فى دراسته المبكرة عن فرص اكتساب الدخل فى القطاع غير الرسمى فى غانا: أنها تتضمن مجموعتين من الأنشطة [١٥] :

١ – الأنشطة الشرعية غير الرسمية :

(13) Thomas , jj. " In formal economic Activity " ……. op , cit , P. 5 .
(14) Cross John C, " Informal sector " in P. A. O, Hara (ed) (Encyclopedia of political economy) London and New York: Routledge Vol. I . 2001 , PP 512 – 515 .
(15) Hart . K " Informal income opportunities and urban employment in Ghana " the journal of modern African studies vol . 11 . no (1) . 1973 PP 68 – 76 .

إن هذه الأنشطة غير رسمية لعدم تسجيلها ضمن الحسابات القومية بالدولة، ولكنها تخلق فرصًا لاكتساب دخول شرعية، ومن ثم فهى لا تتنافى مع مبادئ القانون من حيث طبيعة النشاط، ويندرج تحت لواء ظاهرة الاقتصاد الخفي عدة أنشطة مشروعة غير مسجلة يمكن تصنيفها فى المجموعات التالية :

أ – الأنشطة الأولية والثانوية: وتشمل الزراعة، والأسواق العامة غير المنظمة كأسواق الحدائق وأسواق القرية، وبعض العاملين لحساب أنفسهم (كالميكانيكى، والكهربائى، وعامل البناء، والسباك، والنقاش، والخياط وصانع الملابس ... إلخ) وصانعى الأحذية، تربية الطيور والدواجن والمزارع السمكية، وتربية الحيوانات وتسمينها، ومنتجات الألبان [١٦] .

ب – أنشطة من الدرجة الثالثة مع مدخلات رأسمالية كبيرة نسبيًا: وتشمل: أنشطة ملاك الأراضى والمنازل، والنقل، والمضاربة السلعية، ومطاحن الحبوب، والأنشطة الريعية الأخرى .

ج – الأنشطة والتوزيعات صغيرة الحجم: وتشمل: الأنشطة السوقية الصغيرة (كالباعة الجائلين فى الشوارع، وبائعى الأغذية والمشروبات) . والشيالين، وموصلى الطلبات للمنازل، والمشروعات .

د – المدفوعات التحويلية الخاصة بين الأفراد: وتشمل: تحويلات النقود، والسلع بين الأفراد كالاقتراض الربوى، والتسول .

هـ– أنشطة أخرى: مثل: الموسيقيين فى الشوارع، وماسحى الأحذية، والحلاقين، ومزيلى الغائط البشرى، والمصورين على الشواطئ وفى الميادين، والسماسرة والوسطاء، وخدمات الطقوس أو الشعائر، والسحر والشعوذة، والكناسين، والمدرسين الخصوصيين، والدخول الحقيقية التى يخفيها أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين والتى لا يمكن حصرها أو المحاسبين عنها ضريبيًا، أعمال التشييد والبناء التى تتم عادة بعيدًا عن تراخيص الإنشاء، تفاديًا لتعقيدات وتكاليف الإجراءات الرسمية وتهربًا من الضرائب والتأمينات الاجتماعية .

وقد اتفقت الآراء على وصف هذا الشطر من القطاع بالسمات الرئيسية التالية [١٧] (*) :

---

(٢) د. مدحت حسانين، د. عالية المهدى، د. عبدالله شحاته، إدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى، بحث غير منشور، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٠، ص١٠ .

(١) د. محمد عبد الفتاح منجى وآخرون، دراسة عن سوق العمل فى مصر – القطاع غير المنظم، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، القاهرة، يونيو ١٩٨٥، ص٣٢١ .

١ – التخلف التنظيمى والإنتاجى والاقتصادى .

٢ – الرغبة الدائمة فى التهرب والعمل فى الخفاء .

٣ – العمل فردى الطابع، فالمستثمر فى هذا القطاع لا ينحو نحو العمل فى شكل جماعى أو التواصل مع الآخرين، بهدف بناء مؤسسة قابلة للنمو، خوفًا من الافتضاح .

٤ – إمكانية مزاولة النشاط فى أى موقع جغرافى، سواء فى الريف أو الحضر، ومن ثم قدرته على استيعاب فائض العمالة، وخاصةً فى الريف والمناطق الشعبية مكتظة السكان عنها فى الحضر.

٥ – محدودية رؤوس الأموال اللازمة لمزاولة العمل، ومن ثم القدرة على التوسع باستخدام رؤوس أموال محدودة، ويعد ذلك من أهم العوامل التى ساعدت على ارتفاع معدل نمو القطاع غير الرسمى أو الخفي .

٦ – العلاقة الوثيقة بين نمو النشاط والعمالة بهذا القطاع والنمو السكانى، ومن ثم يظل مستمرًا وقادرًا على استيعاب المزيد من العمالة بمعدلات تساوى، إن لم تكن تزيد عن معدلات نمو السكان، فالعلاقة متبادلة .

٧ – سهولة الدخول والخروج من وإلى القطاع، ويعد ذلك عامل جذب للعمالة والخبرة، حيث يمثل وعاءً مرنًا للعمالة .

ومن استعراض ما تقدم، فإن هذا الشطر من القطاع يتميز ببعض المزايا منها :

١ – المشاركة الفعالة للاقتصاد الخفي فى بناء الاقتصاد القومى جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد العلنى، فلا يقتصر الأمر على مجرد خلق فرص عمل لجانب كبير من القوى العاملة فحسب، فهو يسهم أيضًا بنسبة كبيرة فى الدخل القومى، بل إن القيمة المضافة – التى يولدها – تتضاعف هى الأخرى خلال فترات قصيرة [١٨]، الأمر الذى يمكن القول معه بفداحة بل واستحالة تقويضه، ومن ثم يشبهه البعض بـ " ديناصور

(*) توصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة العمالة فى القطاع الخاص المصرى فى سنة ١٩٨٥، تقدر بحوالى ٧٢% من العمالة الكلية فى مصر، منها ٤٠% بالقطاع الزراعى (المستبعد من التقدير)، ١٠% فى نشاطات القطاع المنظم؛ فيما تقدر نسبة العاملين بالقطاع غير المنظم بحوالى ٢٢% أى حوالى ٣ مليون عامل .

(١) د. طلعت الدمرداش إبراهيم، د. خيرية عبد الفتاح عبدالعزيز، التحليل الاقتصادى الكلى – الجزء الأول، مكتبة المدينة، الزقازيق، ٢٠٠٢، ص ٥٨ .

نائم " لا يجب أن يعاديه أحد، بل يجب على الحكومة تركه يعمل، مع السعى لدمجه بالقطاع الرسمى للدولة (١٩) .

٢ – المساهمة فى رفع مستويات دخول العاملين به، ومن ثم رفع مستوى المعيشة فى سائر المجتمعات الريفية والحضرية .

٣ – قدرته على استيعاب فائض العمالة الريفية، ومن ثم الحد من تيارات الهجرة الداخلية وخاصةً من الريف إلى الحضر .

٤ – يضمن للعديد من صغار المدخرين الفرصة لاستثمار مدخراتهم التى تعجز أوعية الادخار الرسمية عن تعبئتها للاستثمار .

٥ – يُعد بمثابة مركز تدريب غير رسمى للتدريب على سائر الأعمال التى يحتاجها الاقتصاد الرسمى، ومن ثم يعتبر بمثابة شريان لتغذية القطاع الرسمى بالخبرات والعمالة المدربة .

٦ – يقدم مثالًا حيًا لتطابق العلاقة بين الأجر والإنتاجية، ويحل هذه المشكلة تلقائيًا . وهى المشكلة الصعبة فى نطاق القطاع الرسمى للاقتصاد، حيث تتحدد الأجور بقرارات إدارية أو عن طريق المساومة، فى حين يمتاز القطاع غير الرسمى بأن كل من يعمل به يحصل على الأجر المعادل لما يبذله من جهد أو يحققه من إنتاج (٢٠) .

٢ – الأنشطة غير الشرعية – غير الرسمية :

أما المكون الثانى والمكمل لظاهرة الاقتصاد الخفي فهو الأنشطة غير الرسمية، وهى الخاصة بالصفقات المتعلقة بإنتاج وتداول السلع والخدمات المحظورة والتى لا تظهر – بطبيعة الحال – قيمتها فى الحسابات القومية للناتج أو الدخل . وقد صنف Hart الأنشطة غير الشرعية – غير الرسمية (التى تتنافى مع مبادئ القانون بالإضافة إلى عدم تضمينها فى الحسابات القومية بالدولة) فى مجموعتين من الأنشطة (٢١) :

---

(٢) د. مدحت حسانين، د. عالية المهدى، د. عبدالله شحاتة، إدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص٢٥ .

(١) د. محمد عبد الفتاح منجى وآخرون، دراسة عن سوق العمل فى مصر، مرجع سابق، ص٥٨ .

(21) Hart . K " Informal income opportuynities and urban employment in Ghana " op , cit . P. 69

أ – الخدمات غير الشرعية: مثل: المراباة بأسعار فائدة فاحشة غير مشروعة، وإخفاء السلع المسروقة، وعمليات النصب، وتجارة المخدرات غير الرسمية بكافة أنواعها، والبغاء أو الدعارة، والتهريب، والارتشاء، والفساد السياسى، والبلطجة .

ب – الأنشطة التحويلية غير الشرعية (التحويلات) وأثرها على جذب الاستثمار الأجبي المباشر:

مثل: السرقات بسائر أنواعها، وسلب ما للغير، والاختلاس من المال العام، والنصب والاحتيال على البنوك، والاستيلاء على الأموال منها، وخيانة الأموال المؤتمن عليها، والقمار .

ويضاف إلى المجموعتين السابقتين – من أنشطة الاقتصاد الخفي – أنشطة الإنتاج والتصنيع لبعض المنتجات غير الشرعية، مثل: إنتاج المخدرات سواء بزراعتها فى شكل أولى (كزراعة الخشخاش، القنب الهندى .. وغيرها) [٢٢]، والصناعات الكيماوية (كالأدوية المغشوشة، والمنشطات، والعطور المغشوشة التى تباع عادة فى الأحياء والمناطق الشعبية على الأرصفة)، والصناعات الغذائية (مثل المربات، والعصائر، والحلوى، والمخللات)، والمنظفات الصناعية التى تقوم بها مصانع أسفل السلالم أو أعلى أسطح المنازل [٢٣] .

وبعد هذا الاستعراض للأنشطة المكونة للاقتصاد الخفي بشقيها (الشرعى وغير الشرعى)، التى لا يتم إخطار الضرائب عنها، ولا يتم تسجيلها وإدراجها ضمن الحسابات القومية للدولة، . نتناول فيما يلى أهم الأسباب التى ساهمت فى ظهور ونمو الاقتصاد الخفى، وحجم هذا النوع من الاقتصاد وطرق تقديره .

المبحث الثانى

أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفي وحجمه وطرق تقديره

إن أسباب الاقتصاد الخفي متعددة ومتشعبة ومعقدة، كما أنها تختلف من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر باختلاف النظم الاقتصادية التى تنتهجها الدولة .

---

(١) منصور مغاورى وآخرون، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأة النباتات غير المشروعة: دراسة ميدانية على بعض قرى شمال سيناء، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والأربعون، العددان الأول والثانى عام ٢٠٠٠ ، ص١٢٣ .

(٢) حسن العيوطى، الأموال القذرة: غسيل الأموال فى مصر والعالم، كتاب أخبار اليوم الشهرى، ١٩٩٩، ص ١٤ وما بعدها؛ د. محمود عبد الفضيل، مقدمة فى المحاسبة القومية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٧، ص١٤٣؛ د. حمدى عبد العظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم (الجريمة البيضاء – أبعادها –آثارها – كيفية مكافحتها)، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص١٠ .

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تأتى فى مقدمة هذه العوامل المسؤولة عن نمو ظاهرة الاقتصاد الخفى، لكن هذه العوامل لا يمكن فصلها أو عزلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فى البلاد، ومن ثم يمكن القول بأن أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي يعزى إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية [٢٤] .

ويُثار هنا تساؤل فى هذا المجال ألا وهو: ما الحجم الحقيقى للاقتصاد الخفي . وكيف يمكن قياس قيمته ؟

وتأسيسًا على ما تقدم، فإننا نعرض لأسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفي وحجمه وطرق تقديره، من خلال مطلبين وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفي .

المطلب الثانى: حجم الاقتصاد الخفي وطرق تقديره؛ حيث يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق باستخدام طريقة الطلب على العملة للفترة، وذلك من خلال دراسة علاقة المتغيرات التي تؤثر في نسبة النقود المتداولة[٢٥]،فضلًا عن التوجهات المحاسبية لكشف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق[٢٦].

ووفقًا لبعض الإحصائيات، تمثل ظاهرة الاقتصاد الخفي تهديدا لاقتصادات الدول، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن حجمه في اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين (٣-٧٠)% من إجمالي ناتجها القومي، وهذا يعني تأثير هذا الاقتصاد المباشر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية[٢٧].

وعلى ذلك، فإن تحديد مدى تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية، ودورها في تعزيز التسويق الخفي في شركة كورك للاتصالات في نينوى، فنتيجة للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية كونها الداعم الأكبر للاقتصا د القومي في البلاد[٢٨].

المطلب الأول

أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفى

---

(١) د. سعيد عبد الخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٤٠) أول سبتمبر ١٩٩٩، ص ٩ .

(٢٥)زهراء صالح حمدي الخياط، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق بطريقة الطلب على العملة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ٨، العدد ١٣، جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥ سكيكدة، ٢٠٢٠، ص٢٩٢.

(٢٦) أشرف هاشم فارس العبدون، التوجهات المحاسبية لكشف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق: دراسة نظرية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦ــ عدد خاص، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص١٠٩.

(٢٧)عيادة سعيد حسين، الاقتصاد الخفي وانعكاساته في التنمية الاقتصادية مع إشارة للعراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد ١٦، عدد خاص، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص١٤٠.

(٢٨)أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز التسويق الخفي: دراسة حالة في شركة كورك للاتصالات في نينوي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص٣٤٣.

تختلف طبيعة الأسباب المسؤولة عن نمو الاقتصاد الخفي فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة ؛ إذ تلعب الضرائب دورًا رئيسيًا فى عوامل نمو الاقتصاد الخفي فى حالة الدولة المتقدمة، بينما فى حالة الدول النامية، فإن الأمر يختلف بعض الشئ ؛ إذ إننا نواجه فى هذه الحالة اقتصادًا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة، ومن ثم فإنه إذا لم تكن هناك ضرائب، فإن الاقتصاد الخفي سيستمر أيضًا نتيجة لعوامل أخرى متعددة من بينها القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادى للأفراد .

ويمكن بصفة عامة تصنيف أسباب نشوء الاقتصادى الخفي ونموه على النحو التالى :

١ – تزايد العبء الضريبى :

أوضحت العديد من الدراسات: أن عبء الضرائب (متمثلًا فى ارتفاع مستوياتها، وتعقيد إجراءات تحصيلها، وعدم كفاءة مؤسساتها) يولد الحوافز للتهرب منها والعمل فى الاقتصاد الخفي . فضلًا عن مدى الامتثال العام السائد فى الدولة، الذى قد يتأثر بالأفكار السائدة عن الحكومة والقطاع العام، فإذا كانت الأفكار السائدة هى أن الأموال العامة تبدد، وأن عبء الضرائب ليس موزعًا توزيعًا عادلًا ومنصفًا، فقد يوجد اتجاه عام يؤدى إلى عدم المشاركة فى الأنشطة الرسمية وتزايد أنشطة الاقتصاد الخفي [٢٩] .

ويلاحظ أن حالات التهرب الضريبى تزداد كلما سادت المجتمع حالة من السخط العام على البرامج الحكومية، وزادت الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب فى المنافع العامة .

ويتوقف قرار المشاركة فى الاقتصاد الخفي للتهرب من الضرائب، على أساس الموازنة بين العقوبات التى قد يتعرض لها الفرد فى حالة اكتشاف التهرب، وكافة الجزاءات الأخرى، وبين الدخول الإضافية التى يحققها من جراء التهرب من دفع الضرائب. وبناءً على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب من عدمه، ومن ثم بالعمل فى الاقتصاد الخفي أو الرسمى. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الإدارة الضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة، وكانت العقوبات المقررة على التهرب الضريبى رادعة، فإن زيادة معدلات الضرائب الحدية الإضافية لا يؤدى بالضرورة إلى حدوث اقتصاد خفى. وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف كفاءة الإدارة الضريبية–مع النظرة السيئة إلى الضرائب وإلى برامج الإنفاق العام الحكومى–مع ارتفاع معدلات الضرائب، يؤدى إلى نمو وازدهار الاقتصاد الخفى[٣٠].

(29) Schneider , F and D. H enste " Shadow economies: size , causes , and consequences "journal of economic literature , vol xxx VIII , no 1 , 2000 , pp 82 – 85 .

(١) د. حمدى عبدالعظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، مرجع سابق، ص١٣ .

ويختلف تأثير الضرائب المتنوعة على تزايد أنشطة الاقتصاد الخفي من دولة لأخرى، ففى الولايات المتحدة الأمريكية يُفترض أن السبب الرئيسى للاقتصاد الخفي هو – عمومًا – ارتفاع أسعار الضرائب على الدخل .

وتسهم ضريبة المبيعات أيضًا فى زيادة الأنشطة الاقتصادية الخفية، على سبيل المثال يقال: إن ضريبة القيمة المضافة قد أدت إلى تكاثر منشآت صغيرة يصعب مراقبتها تنتج الخدمات أو البضائع التى تُباع خالية من الضرائب، وتصل تقديرات التهرب من ضريبة القيمة المضافة فى بعض البلدان مثل (إيطاليا والأرجنتين) إلى ٥٠%، كما أن الأنواع الأخرى من الضرائب والرسوم تؤثر على تزايد الأنشطة الخفية فى الدول النامية .

كما تلعب الضرائب الجمركية – وعلى الأخص فى الدول النامية – دورًا كبيرًا فى نمو أنشطة الاقتصاد الخفى، فمع ارتفاع الضرائب على الواردات وصغر حجم السلعة ؛ يسهل نقلها، ومع ارتفاع قيمة السلعة، يزداد الحافز للتهرب داخل البلاد، ونتيجة لذلك يحقق المهربون مكاسب كبيرة جدًا، ومع تضخم تلك المكاسب ؛ تتسع شبكة التهريب، ويزداد عدد المتورطين فيها .

كما أن الضرائب على الصادرات تسهم – من ناحية أخرى – فى نمو أنشطة الاقتصاد الخفى، فمنتجو السلع التى تنخفض أسعارها المحلية عن الأسعار العالمية، يلجؤون إلى التهريب، للاستفادة من المكاسب الناتجة عن الفروق بين الأسعار المحلية والعالمية [٣١] .

كما أن تزايد ضرائب أرباح رأس المال والضرائب على تحويل رأس المال، قد يدفع العاملين – فى مجال تحويل أو بيع الممتلكات – إلى أن يقللوا من قيمة الممتلكات لأغراض التهرب من الضريبة، ومن ثم نمو أنشطة الاقتصاد الخفي [٣٢] .

ويُثار تساؤل حول ما إذا كان تخفيض معدلات الضريبة يؤدى إلى القضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي بالفعل أم لا ؟

والواقع: أن تخفيض معدلات الضريبة لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفي ؛ وذلك لأن المتعاملين فى الاقتصاد الخفي يخضعون لمعدل ضريبة فعلى يساوى صفرًا، ومن ثم، فإن تخفيض معدل الضرائب المباشرة – بنسب معينة – ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد فى الكشف عن دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المستحقة عليهم، بيد أنه على أحسن الفروض يمكن أن تتوقع أن تخفيض معدل

---

(٢) د. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلى، المفاهيم – المكونات – الأسباب – الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥ .

(32) Tanzi (Vito) . The undergound economy ……. op, cit , P. 11 .

الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي . أما أولئك الذين يتعاملون بالفعل فى الاقتصاد الخفى، فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدل الضريبة .

ومن العوامل الأخرى التى تؤدى إلى نمو وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفى، هى التضخم، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وما يؤدى إليه ذلك من زيادة مستويات الضريبة على الدخل، فعند ارتفاع معدلات التضخم، تزداد الدخول والأرباح الاسمية للممولين، ومن ثم ينتقل هؤلاء الممولون إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الضرائب، بالرغم من أن الدخل الحقيقى – القابل للتصرف فيه بعد فرض الضرائب – قد ينخفض من الناحية الفعلية على إثر وجود التضخم، ومن ثم يعمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبى عن طريق إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية ؛ حتى يتجنبوا انخفاض مستويات المعيشة التى تنجم عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة فى ذات الوقت .

٢ – سوء التنظيم القانونى والتعقيد الإدارى :

إن عبء الإجراءات والقيود البيروقراطية، لا يقل أهمية فى تأثيره على نمو أنشطة الاقتصاد الخفي عن عبء الضرائب . وتوضح العديد من الدراسات التطبيقية: أن من أهم الأسباب الرئيسية لتواجد ونمو أنشطة الاقتصاد الخفي والقطاع غير الرسمى، هو: كثرة الإجراءات والقيود الحكومية وتدخل الدول فى الأنشطة الاقتصادية، التى تؤدى إلى زيادة تكلفة الأنشطة الرسمية، وتساعد على نمو الفساد بين المسؤولين الرسميين .

لقد أوضح Gutman (1977) أن تزايد معدلات الضرائب وتزايد عبء الإجراءات والقيود الحكومية وتسلطها، سوف يؤدى إلى نمو الاقتصاد الخفي [٣٣] . كما أوضح Tanzi (1982) أنه فى حالة عدم وجود ضرائب، فإن أنشطة الاقتصاد الخفي سوف تتواجد بسبب القيود الحكومية المتنوعة على الأنشطة الاقتصادية الشرعية وغير الشرعية [٣٤] .

إن القيود التى تُفرض على بعض الأنشطة القانونية، مثل: القيود التى تمنع الأجانب من العمل بدون تصاريح، أو تمنع عمل الأجانب التى انتهت إقامتهم الرسمية أو تقييد ساعات العمل وقلة الأجور، وعدم اعتماد نظام الحوافز الوظيفية، أو القيود التى تمنع الأفراد الذين أحيلوا إلى المعاش من الاستفادة بمنافع التأمينات الاجتماعية إذا التحقوا بعمل رسمى، أو القيود التى تمنع أصحاب العمل من دفع أجور أدنى من الحد الأدنى للأجور، أو القيود التى تمنع من ممارسة عمل ثان بجانب العمل الرسمى . كل ذلك يعد من قبيل العوامل التى تدفع بالموظفين والعاملين – على حد سواء – إلى انتهاك الأساليب غير القانونية لتحقيق الدخول المرتفعة . حيث يدفع التعقيد الإدارى المتعاملين إلى دفع الرشاوى للحصول على منافعهم، دون الانتظار الطويل لصدور

(33) Gutmann . P. the" supterraneen" economy , financial analysis journal , op , cit , P. 26 .
(34) Tanzi (Vito) the underground economy , ……. op, cit , P. 70 .

القرارات الإدارية، كما أن التعقيد الإدارى يدفع بعض المسؤولين إلى طلب الرَّشوة لاختصار المعاملات وإنجازها [٣٥] .

كما قد تهدف النظم الإدارية إلى الحد من الكمية المنتجة أو المعروضة من سلع وخدمات معينة، وهو ما ينشأ عنه فى بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع والخدمات، الأمر الذى يُوجد حافزًا لدى الأفراد – الذين لا يحملون مثل هذه التراخيص – بمزاولة المهنة وبإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد الخفي والعمل بأجر منخفض، أو الإنتاج بسعر أقل فى الاقتصاد الخفى، بدون تحمل النفقات الاستثمارية المتمثلة فى تكاليف استخراج مثل: هذه التراخيص[٣٦] . كما أن العديد من الأنشطة الأخرى غير قانونية بطبيعتها ؛ لذا يتم منعها، مثل تجارة المخدرات، والقمار، والبغاء، والاتجار فى السلع المسروقة وإخفائها ... وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المحرمة، تزيد أيضًا من حجم أنشطة الاقتصاد الخفي [٣٧] .

وبالنسبة للنظم المفروضة على أسواق المال والنقد، فهى ترتبط بالقيود التى تفرضها بعض الحكومات على أسعار الفائدة وعلى حجم الائتمان المحلى، وكذا التعامل فى النقد الأجنبى أو تحديد سعر غير مناسب أو لا يتفق مع ظروف العرض والطلب، ولا يعكس الأسعار التوازنية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وعادة ما يحاول الكثير من التجار التحايل على كل من قيود التعامل فى النقد الأجنبى وقيود حركة رأس المال، مثال ذلك: قيام بعض المستوردين بالحصول على نقد أجنبى بالسعر الرسمى، وتحويل جانب منه والاحتفاظ به خارج البلاد، أو بيع النقد الأجنبى فى السوق السوداء للعملات الأجنبية [٣٨] .

٣ – الحواجز المانعة :

تفرض معظم الدول بعض القيود على إنتاج سلع معينة، أو لمنع بعض التصرفات أو الأنشطة الاقتصادية، والتى قد تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أو الاقتصادية، مثل: حماية المستهلكين، أو حماية مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة، لكن مثل هذه القيود قد تدفع بعض الأفراد والمشروعات إلى التحايل والبحث عن ثغرات ؛ بهدف الحصول على ميزة تنافسية إضافية عن طريق تجنب هذه القوانين وممارسة تلك الأنشطة بصورة خفية . ومن أهم هذه الأنشطة غير القانونية: الإقراض بفوائد ربوية عالية، وأنشطة المقامرة، والتعامل فى الأدوية ... وغيرها، وعادة ما يتحقق من مزاولة تلك الأنشطة الاقتصادية المحظورة دخول مرتفعة لبعض الفئات، مقابل تقديم هذه السلع والخدمات إلى الجمهور، وذلك فضلًا عن أن هذه الدخول لا تدفع

---

(٣) د. محمد سامى الشوا، السياسة الجنائية فى مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص٥٣ .

(١) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص٢٣ .

(37) Tazi (Vito) the underground economy ,..... op . cit , pp 70 – 71 .

(٣) د. رمزى زكى، مدى فاعلية سياسة تخفيض العملة فى علاج العجز بموازين المدفوعات للبلاد النامية، معهد التخطيط القومى، مذكرة غير منشورة رقم ٥٧٠، القاهرة ١٩٩٧، ص٢ وما بعدها .

ضرائب ولا يتم تسجيلها فى الحسابات القومية للدولة [٣٩] . وهناك مجموعة أخرى من القيود القانونية التى تساهم فى اتجاه المشروعات نحو الاقتصاد الخفى، مثل: القيود المفروضة بواسطة نقابات العمال حول مستويات الأمان، والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة أو العمل، بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها[٤٠].

٤ – الاختلال الهيكلى فى سوق العمل بين عرض الأيدى العاملة والطلب عليها :

يبدو ذلك فى ضعف قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب عنصر العمل . وفى ظل عدم وجود أى أنظمة – لإعانات البطالة فى أغلب الدول النامية – تضطر أعداد كبيرة من قوة العمل إلى البحث عن آليات للتكيف لمواجهة ضيق فرص العمل أمامها . وتتمثل أهم هذه الآليات فى دخول أعداد متزايدة من العاملين فى القطاعات والأنشطة الخفية سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة . وتشير بعض الدراسات إلى زيادة معدل نمو التشغيل فى القطاع غير الرسمى عن نظيره فى القطاع الرسمى فى بعض الدول النامية، ففى أمريكا اللاتينية بلغ معدل نمو التشغيل فى القطاع غير الرسمى ٤,٩% خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥، مقابل ١,٩% فى القطاع الرسمى خلال نفس الفترة، مما ترتب عليه تزايد عدد المشتغلين فى القطاعات غير الرسمية لسهولة الدخول فيها، الأمر الذى أدى إلى انخفاض مستوى دخل الفرد بأكثر من الربع، خلال النصف الأول من الثمانينيات على مستوى المنطقة ككل بهذه القطاعات، فضلًا عن حرمان أعداد متزايدة من قوة العمل، من الضمانات والحقوق القانونية التى يتمتع بها العاملون فى القطاع الرسمى [٤١] .

٥ – دور المشروعات الصغيرة :

تجد المشروعات الصغيرة مجالها وأهميتها فى الاقتصاد الخفي ؛ إذ تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التى تعتمد على النقود السائلة فى إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ومن ثم فأية محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة، يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة ؛ لأن هذه المشروعات تعمل أصلًا فى ظل افتراض عدم وجود ضرائب .

---

(١) د. محمد سامى الشوا، السياسة الجنائية فى مواجهة غسيل الأموال، مرجع سابق، ص ٥٤ .

(٢) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٢.

(١) د. ليلى أحمد الخواجة، أسواق عمل الدول النامية فى ظل برامج الإصلاح الاقتصادى، مجلة مصر المعاصرة (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع)، العدد (٤٣١)، يناير ١٩٩٣، ص١١٥.

ويؤدى تزايد أعداد المشروعات الصغيرة – والتى تقوم أساسًا على استخدام النقود السائلة فى إجراء المعاملات – إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفي فى العديد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة، عندما يكون حجم المشروعات صغيرًا نسبيًا [٤٢] .

٦ – اختلال التوازن داخل قطاع الخدمات لصالح الأنشطة الهامشية أو منخفضة الإنتاجية :

تفتقر الدول النامية – بوجه عام – إلى وجود القاعدة الإنتاجية والتقنية العالية، فضلًا عن ما تتسم به من انخفاض المستويات التعليمية، ومن ثم تسود المهن والأنشطة منخفضة الإنتاجية، حيث ينتشر الباعة المتجولون، وماسحو الأحذية، وبائعو الصحف، والحواة والحمالون ... إلخ . ويمكن الاستدلال على ذلك بالنظر إلى إحصاءات السكان والعمالة فى البلدان النامية – بوجه عام – حيث إنها تتضمن غالبًا أعدادًا كبيرة يتم إدراجها تحت ما يسمى بمهن غير مصنفة أو أنشطة غير محددة، وهى – فى حقيقة الأمر – مهن وأنشطة تنتمى إلى قطاع الخدمات ضعيفة الإنتاجية أو الخدمات الهامشية أو ما يطلق عليه – أحيانًا – الأنشطة الطفيلية، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، وتقدر بعض الدراسات أن نسبة العاملين فى هذا القطاع تصل نحو ٥٠% من إجمالى القوى العاملة فى السودان واليمن وموريتانيا، و ٤٨% فى المغرب [٤٣] .

وأيًا كانت مدى دقة الإحصاءات، فهى تصلح – على الأقل – كمؤشر على مدى تغلغل الخدمات الهامشية غير الرسمية فى الاقتصاد النامى، وخاصةً وأن هذا القطاع يتسم بطبيعة مرنة تسمح له بالتوسع والاستيعاب المستمر ؛ لأن الأفراد الذين بلا عمل نظامى، يختلقون لأنفسهم فرصة عمل فى إطاره ؛ نظرًا لسهولة الدخول إليه ومرونته الاستيعابية .

٧ – عجز الموازنة العامة للدولة :

إن العجز فى الموازنة العامة للدولة، والمتمثل فى الاختلال بين النفقات العامة والإيرادات العامة، أحد الأسباب الاقتصادية المسؤولة عن ظاهرة الاقتصاد الخفى، ومن الطبيعى أن يتم تغطية عجز الموازنة العامة بطريقة أو بأخرى سواء من مصادر داخلية أو خارجية، الأمر الذى يترتب عليه زيادة أعباء الاقتصاد القومى، فقد تلجأ الدولة إلى زيادة الأعباء الضريبية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جديدة، أو رفع أسعار الضرائب القائمة، لتدبير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام الجارى والاستثمارى، ومن شأن ارتفاع أسعار الضرائب

---

(٢) خالد حمد محمد الحمادى، غسيل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص١٢٧ وما بعدها .

(١) د. محمود عبد الفضيل، العمالة فى القطاع غير المنظم ومشاكل التشغيل الهامشى فى الأقطار العربية، الأهرام الاقتصادى، ٦ نوفمبر ١٩٨٩ ص٢٢ .

أن يُدْفَعَ الممولون إلى انتهاج كافة السُبل المتاحة للتهرب الضريبى، وخاصةً فى الدول النامية، كما قد تلجأ الحكومة إلى الإصدار النقدى الجديد لتمويل بعض العجز فى الموازنة الحكومية، مما يرتب ضغوطًا تضخمية وارتفاعًا فى المستوى العام للأسعار، ومن ثم انكماش الدخل الحقيقى للفرد على أثر ذلك، وهذا يُعد من أهم الأسباب الرئيسية لنمو وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي فى أغلب الدول النامية، حيث يتجه الفرد لزيادة دخله الحقيقى عن طريق العمل فى أنشطة الاقتصاد الخفي (٤٤) .

ومما تقدم: يتضح أن الاقتصاد الرسمى يفرض تكاليف مرتفعة للحصول على عضويته، ثم للاستمرار فى التمتع بهذه العضوية بعد ذلك، من خلال أعباء الترخيص والتسجيل والتنظيمات البيئية والعمالية والأعباء الضريبية وغيرها مما سبق الإشارة إليه .

فهناك تكاليف لدخول الاقتصاد الرسمى، أُجريت بشأنها العديد من الدراسات الاقتصادية لتحليل تكاليف ومزايا الوضع القانونى، ففى دراسة لأحد الاقتصاديين أجرى خلالها تجربته بإنشاء مصنع صغير للملابس فى أحد ضواحى العاصمة " ليما " ببيرو، وحاول تسجيله بطرق قانونية، واشترط عدم تقديم رشاوى، إلا إذا تعذر وجود أى وسيلة أخرى لإنهاء إجراءات التسجيل، لكن الإجراءات استغرقت عشرة شهور، وُطلبت فيها الرشاوى عشر مرات، وتكلفت إجراءات الترخيص ١٩٥ دولارًا، وقُدرت المنافع الضائعة بسبب الانتظار " عشرة شهور " بمبلغ ١٠٣٧ دولارًا، ومن هنا بلغت التكلفة الإجمالية للتسجيل القانونى ٣٢ ضعف الحد الأدنى للمرتب الشهرى للفرد (٤٥) .

وفى مصر يصطدم الفرد – عند محاولته السير فى إجراءات الترخيص لفتح محل تجارى أو ورشة صغيرة (من واقع تجربة الباحث العملية)، بالعديد من العراقيل والإجراءات الإدارية فضلًا عن موافقة الجهات الأمنية ؛ مما قد يستغرق فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر، مع فرض وجود جميع المستندات اللازمة .

وهناك تكاليف أخرى للبقاء فى القطاع الرسمى، فبمجرد الحصول على عضويته حتى تبدأ التكلفة المزمنة لاستمرار التواجد، وتتوزع تكاليف البقاء فى القطاع الرسمى بين ثلاثة فئات رئيسية هى :

أ – أعباء الضرائب .

ب – نفقات التشغيل (اشتراطات اللوائح والنظم الإدارية المعمول بها) .

---

(٢) خالد حمد محمد الحمادى، غسيل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم، مرجع سابق، ص١٢٨ .

(45) Loayza N.: The economics of the informal sector , a simple model and some empirical evidences from latin America . Policy research working paper , the world Bank Washington . Dc 1997 , P. 4.

ج – متطلبات البيروقراطية (الفساد الإدارى)[٤٦] .

وإذا كانت هذه أهم الأسباب التى ساهمت فى نشوء ونمو ظاهرة الاقتصاد الخفى، فلا بد أن نشير إلى حجم الدخول المتولدة عنه (مشروعة وغير مشروعة)، وطرق تقدير قيمة الاقتصاد الخفى، حتى يتثنى تحديد الآثار الناجمة عنه وبيان أين تذهب هذه الأموال ؟ وهذا ما سنتناوله فى المطلب التالى :

المطلب الثانى

حجم الاقتصاد الخفي وطرق تقديره

إن اقتصاديات الظل هى اقتصاديات غير ظاهرة أو غير منظورة ؛ لذا فإن الإحصاءات الخاصة بها تظل بالغة الصعوبة، فضلًا عن أنها لا تكون حقيقية تمامًا ؛ وذلك لصعوبة قياس قيمة الدخول المتولدة عن الأنشطة الخفية بوجه عام، والأنشطة غير الرسمية منها بوجه خاص، لكن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرات معينة لحجم الاقتصاد الخفي .

ويصطدم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بنوعين من المشاكل، ينبع أحدهما من صعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية نظرًا لكثرتها، بينما يتصل البعض الآخر باختلاف وتنوع أساليب القياس المتبعة فى تقدير حجم الاقتصاد الخفى، سواء على المستوى الكلى أو الجزئى، ومن ثم تختلف التقديرات الموضوعة عن حجم الاقتصاد الخفي بدرجة كبيرة . وعلى سبيل المثال، فإن حجم المعاملات الخفية – كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى – تتراوح فى ألمانيا بين (٢ – ١١) فى المائة، وفى استراليا بين (٤ – ١٢) فى المائة، وفى إيطاليا بين (١٠ – ٣٣) فى المائة، وفى اليابان (٤ – ١٥) فى المائة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح بين (٤ – ٣٣) فى المائة [٤٧] .

وتشير إحصاءات وتقديرات الأمم المتحدة إلى أن حجم الاقتصاد الخفي العالمى – فى الشق الخاص بالمعاملات والدخول غير الرسمية فى فترة التسعينيات – يتراوح سنويًا فى المتوسط ما بين ٥٠٠ مليار دولار – ٧١٥ مليار دولار، وتمثل تجارة المخدرات على سائر أنواعها حوالى ٥٠٠ مليار دولار [٤٨] .

تقدير حجم الاقتصاد الخفي فى مصر :

---

(46) Libid P. 5 .

(١) بيتر كويرك: غسيل الأموال يثير التشوش فى الاقتصاد الكلى، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، مارس ١٩٩٧، ص ٨ .

(٢) د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص٢٤٧ .

يواجه تقدير حجم الاقتصاد الخفي فى مصر ذات الصعوبات السابق عرضها، وقد تباينت التقديرات حول حجم الاقتصاد الخفي ونسبته إلى الناتج القومى، إذ توصلت بعض الدراسات إلى أن حجم الدخل المتولد عن الأنشطة الرسمية فى الاقتصاد الخفى، يمثل نسبة ١٦% من الدخل القومى، أما فيما يتعلق بالأنشطة غير الرسمية، فإن الدراسات تشير إلى أن حجم هذه الأنظمة، يقارب نسبة ٢٥% من الدخل القومى، على الرغم من عدم تقدير بعض الأنشطة المهمة فى هذا الجانب من الاقتصاد وهى: الرشوة، والتربح، فضلًا عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المسجلة، والتى تلعب دورًا كبيرًا فى تحريك عجلة الاقتصاد القومى فى مصر. أى: أن الإجمالى قد يقارب ٤١% [٤٩].

وتشير بعض التقديرات: إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ فى مصر حوالى ٢٢٢ مليار جنيه فى الفترة من (٩٠ – ١٩٩١)، فى الوقت الذى بلغ فيه الدخل القومى نحو ١٩٦ مليار جنيه [٥٠] .

ويرى بعض الاقتصاديين: أن الاقتصاد الخفي يمثل أحجامًا كبيرًا بالقياس إلى الاقتصاد الرسمى، ويتراوح تقديره بين (٢٠ – ٥٠%) من الاقتصاد الرسمى، ويرجح البعض هذا التقدير ؛ لأنه يُفسر لنا لماذا لم يؤد التوسع النقدى والائتمانى الذى تم خلال الثمانينيات، إلى جموح معدلات التضخم، حيث إنه فى السنوات الأخيرة من الثمانينيات، لم يتجاوز معدل التضخم نسبة الـ ٣٠%، على الرغم من أنه كان يتم تمويل جانب مهم من عجز الميزانية، عن طريق طرح نقود جديدة كانت تصل فى المتوسط إلى ٨% من الناتج المحلى الإجمالى سنويًا، وكان من المتوقع أن تؤدى هذه السياسة إلى معدلات أعلى بكثير فى الارتفاع السنوى لمستوى الأسعار، وتم تفسير هذه الظاهرة بعاملين :

الأول: الارتفاع الحقيقى لمعدلات النمو، وخاصةً فى النصف الأول من الثمانينيات، الأمر الذى يشير إلى زيادة الناتج الحقيقى من السلع والخدمات ؛ مما يمتص جزءًا من زيادة الطلب الناشئة عن التوسع النقدى .

أما العامل الثانى: فيتمثل فى اعتدال نسبة التضخم بالرغم من الارتفاع الظاهرى فى نسبة التوسع النقدى، ويمثل ذلك ما يسمى بالاقتصاد الخفي (الموازى)، الذى يتمثل فى الأنشطة الاقتصادية

---

(١) المجالس القومية المتخصصة، الاقتصاد الموازى، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشؤون الاقتصادية، الدورة السادسة عشرة (سبتمبر ١٩٨٩ – يونيو ١٩٩٠)، ص١٧٥.

(٢) د. إبراهيم عويس، الاقتصاديات الخفية خطر على التوازن الاقتصادى فى العالم الإسلامى، مجلة الاقتصاد الإسلامى – بنك دبى الإسلامى، عدد يونيو ١٩٨٥ ص ١٥ .

المتنوعة التى تولد دخلًا حقيقيًا، لكنها لا تسجل ضمن الحسابات القومية ؛ إما لأنها غير مشروعة أو غير أخلاقية، أو لأنها تحدث فى السوق السوداء خارج دائرة الأنشطة المعلنة(٥١).

وتشير بعض التقديرات: إلى أن حجم الاقتصاد الخفي المصرى لعام ١٩٩٧، بلغ حوالى ٣٢,٧ مليار جنيه مصرى (نشاط مشروع وغير مشروع)، وقدرت الدراسة أيضًا: أن حجم الاقتصاد الخفي فى شقه غير المشروع، بلغ حوالى ١٦,٢ مليار جنيه مصرى (٥٢) .

كما ثار جدل كبير فى الآونة الأخيرة بين بعض الباحثين وبين خبراء البنوك والمسؤولين فيها، حول حجم الاقتصاد الخفي فى مصر، حيث أكد البعض: أن الدخل الخفي فى مصر يقدر بـ ٤٠ مليار جنيه، وهو ما يعادل أكثر من ١١% من الدخل القومى، وأنه استند فى تقديراته إلى تقديرات البنك الدولى (٥٣) . وفى تقدير جديد لحجم الاقتصاد الخفي عام ٢٠٠٠، تم تقديره بحوالى ٣٠% من إجمالى الناتج المحلى المقدر بحوالى ٣٠٠ مليار جنيه، أى: أن حجم الاقتصاد الخفي يُقدر بحوالى ٩٠ مليار جنيه (٥٤) .

وكما سبق أن أشرنا إلى أن الاقتصاد الخفي يتضمن أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة لا يتم تسجيلها ضمن الحسابات القومية الرسمية، فهناك بعض الأمثلة لتلك الأنشطة فى مصر كمايلى: انتشار المصانع الصغيرة غير المسجلة، والتى يمكن أن تباشر عملها فى أى مكان، وهى تعمل فى جميع المجالات الصناعية سواء الغذائية أو الكيميائية أو الهندسية، بأسماء متعددة وعلامات تجارية مختلفة، وأحيانًا ما تكون بعلامات مقلدة، ويقدر بعض الخبراء إنتاج تلك الصناعات بحوالى ٢ مليار جنيه .

– وفى مجال الصناعات الكيمائية، فإن مصانع إنتاج الأدوية تنتشر فى الأحياء الشعبية فى منطقة الحسين والأزهر، حيث تنتشر المصانع التى تنتج الأدوية والمنشطات، التى يتم بيعها فى هذه المناطق على أرصفة الشوارع، تحت أسماء وعلامات غير مسجلة، لكنها تتوافق مع اتجاهات وظروف المواطنين العاديين، وهى تضم صناعة العطور، والمخدرات الخفيفة التى لا تندرج تحت قائمة المخدرات الممنوعة .

– وفى مجال الصناعات الغذائية: مثل المربات والعصائر والمخللات التى تقوم بها مصانع أسفل السلالم وأعلى أسطح المنازل، وتشكل ٤٠% من مصانع إنتاج الغذاء، حيث يقوم أصحابها بتصريف منتجاتهم بعيدًا

---

(١) د. سعيد النجار، الخطأ والصواب فى سياسة أذون الخزانة، الأهرام الاقتصادى، القاهرة، ٢٧ أبريل ١٩٩٢ ، ص ٦ .

(٢) د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص٢٤٧.

(٣) د. صلاح الجندى، جريدة العالم اليوم، عدد ١٩٩٦/٣/١٨ .

(٤) د. مدحت حسانين، د. عالية المهدى، د. عبدالله شحاتة، إدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص١٧ .

عن أعين رجال الضرائب ومباحث التموين، وهناك أكثر من ٥٠٠ مصنع غير مرخص لها بالعمل، تنتج حلاوة طحينية، فى حين أن المصانع المرخص لها بالعمل الرسمى فى هذا المجال لا تزيد عن ٧٠ مصنعًا فحسب (٥٥) .

ويرجع تزايد تلك الأنشطة الخفية فى مصر، إلى زيادة نسبة البطالة وانخفاض مستوى الدخول . كما أن عمليات الخصخصة أدت إلى خروج عدد كبير من العمال، تحت نظام المعاش المبكر، وعدم وجود أماكن وظيفية شاغرة، فضلًا عن زيادة أعداد الخريجين من الجامعات والمدارس المتوسطة. كل هذه العوامل، أسهمت فى انتشار المصانع الصغيرة التى لا تقوم بسداد الضرائب وغير مدرجة فى الحسابات القومية للدولة . وعلى الرغم من تباين التقديرات بشأن حجم الاقتصاد الخفي فى مصر، بيد أن تحليل تلك التقديرات يشير إلى كبر الحجم الحقيقى للاقتصاد الخفي بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالى، والتى قد تفوق النسب السابقة بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك إلى أن هناك جزءًا كبيرًا من أنشطة الاقتصاد الخفي فى مصر لا يخضع للتقدير، إما بسبب نقص البيانات المتاحة عنه، أو عدم كفايتها .

طرق تقدير الاقتصاد الخفي :

تعددت محاولات العلماء لقياس الاقتصاد الخفي وأنشطته المتنوعة، وفقًا للمفهوم الذى استندت عليه كل دراسة، وتوجد مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم وقيمة الاقتصاد الخفي :

المجموعة الأولى: تتمثل فى الطرق المباشرة التى تعتمد على التحليل الجزئى والبحث الميدانى من خلال الاستبيان، بتحديد عينة وتصميم استمارة استقصاء رأى ؛ لجمع البيانات من مفردات العينة، وتاريخ الإجابات عليها وتحليلها ؛ للخروج بنتائج تحدد أبعاد الظاهرة فى نطاق البحث، ويتم ذلك على أساس إجراء تقدير أو حساب للدخل الناتج من سائر الأنشطة الفرعية التى ترتبط بالاقتصاد الخفى، ثم القيام بجمع هذه القيم الجزئية إلى بعضها البعض ؛ حتى نحصل فى النهاية على قيمة الاقتصاد الخفي على مستوى الدولة ككل، ويطبق هذا الأسلوب فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويؤخذ على هذه الطريقة: أن التقدير الذى يتم وفقًا لها لا يغطى جميع أنشطة الاقتصاد الخفي ؛ نظرًا لصعوبة رصد أو تسجيل بعض الدخول فى الحسابات القومية (٥٦) .

المجموعة الثانية: تتمثل فى الطرق غير المباشرة التى تعددت وفقًا لأساليب التحليل الكلى القائم على مبادئ نظرية الاقتصاد الكلى، وأدوات الاقتصاد القياسى على مستوى الدولة ككل،

---

(١) حسن العيوطى، الأموال القذرة، غسيل الأموال فى مصر والعالم، مطبوعات أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ١٩٩٩ ، ص١٤ .

(56) Tanzi (Vito) The underground economy , finance and development , IMF . December , 1983 , P. P 12 – 13 .

أو مجموعة من الدول محل الدراسة، وتعتمد هذه الطرق غير المباشرة على محاولة اكتشاف الآثار التى تترتب على وجود مثل هذا الاقتصاد.

والجدول التالي يبين مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق، وذلك لمعرفة حجم الاقتصاد الخفي من هذه النسبة الكلية.

جدول رقم (١٢)

مؤشرات الاقتصاد الكلي

المؤشرات	الفترة الحالية (الربع الثالث ٢٠٢٠)
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	٥٣٢٢٣,٩ مليار دينار
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧	٤٥٦٠٠,١ مليار دينار

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الحسابات القومية.

ويمكن إبراز بيانات هذا الجدول بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (٩)

مؤشرات الاقتصاد الكلي

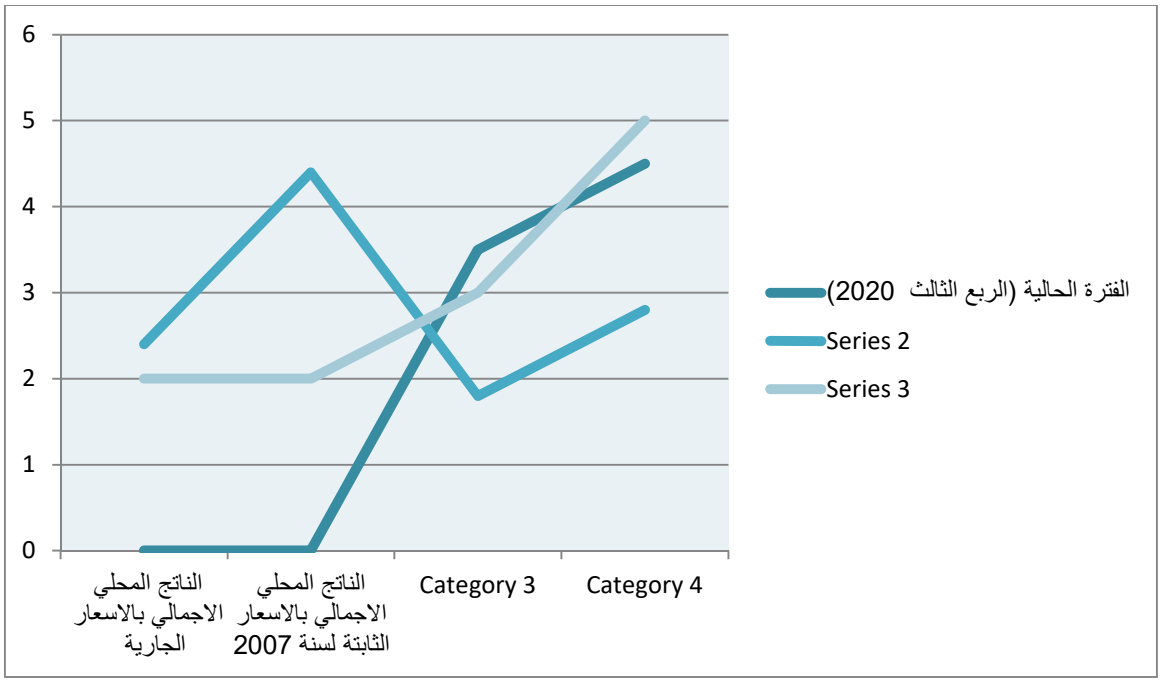

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١١).

ونتناول فيما يلى المداخل المتنوعة التى تناولت عملية تقدير حجم الاقتصاد الخفي :

وقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بالمناخ الاستثماري، بأن الدول التي تتسم وتحقق استقرارًا في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإن ذلك يحفز مناخها الاستثماري على قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وعلى العكس من الدول التي تتسم بحالة عدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، كالعجز المالي الكبير وسياسات نقدية متقلبة وسعر الصرف غير مستقر وضعف مؤشرات النظام المالي والمصرفي، وكل ذلك سيقلل من جذب الاستثمارات.

وعليه ومن خلال مجموعة المؤشرات هذه يمكن أن نتعرف على بيئة العراق الاستثمارية، هل هي جاذبة أم طاردة للاستثمار نتيجة للجرائم الاقتصادية بها. والجدول التالي يوضح لنا أهم تلك المؤشرات.

جدول رقم (١٣)

مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

المؤشرات الاقتصادية	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩

عدد السكان(مليون نسمة(	32.1	31.9	29.7	28.8	28
معدل التضخم	2.8-	2.7	30.8	53.2	36.9
سعر الصرف	1170	1193	1255	1467	1469
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) بالأسعار الجارية	66	87	57	45	31.3
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار(	40	64	39	30	24
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار(	50	49	29	23	25
الدين الخارجي (مليون دولار(	90	96	103	99	110
الاحتياطات الرسمية (مليون دولار(	58	50	32	20	12
عجز الموازنة (ترليون دولار(	18.757	9.086	9.662	5.571	

المصدر: تم الاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير ٢٠٢٣، الملاحق الإحصائية.
- البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، تقارير البنك للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٣.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات ٢٠١٩- ٢٠٢٣.

ونلاحظ في هذا الجدول أن سعر الصرف أخذ بالانخفاض إذ بلغ ١١٧٠ دينار عام ٢٠١٩ بعد أن كانت ١٤٦١ دينار، ومؤشر الصادرات هو الآخر اخذ بالارتفاع من ٢٤ مليار دولار إلى ٤٠ مليار دولار، كما أن مؤشر الواردات قد ارتفع إلى الضعف وارتفعت الاحتياطات الرسمية إلى ٥٠ مليار دولار، بينما يعكس مؤشر الدين الخارجي إلى التحسن في ميزان المدفوعات، وأخيرًا فإن معدل نمو الناتج المحلي، هو الآخر في تصاعد، أما خصائص السوق العراقية والمتمثلة بعدد السكان، ومعدل نموه وحجم السوق، فهي بصالح البيئة المؤاتية للاستثمار، وتعكس معدل طلب استهلاكي عالي، أما مؤشر عجز الموازنة، فعلى الرغم من العجز الموجود في الموازنة، ولكن

من خصائص الموازنة العراقية أنها تعد بعجز مالي ولكنها تنتهي سنويا بفائض مالي، والخلاصة أن هذه المؤشرات تعد إيجابية نوعًا ما خاصة إذا صاحبها استقرار سياسي وأمني وستنعكس على البيئة الاستثمارية وتسهم في جذب المستثمرين المحليين والأجانب إلى القطاعات المختلفة.

أولًا: المداخل المباشرة :

إن هذه المداخل تُعرف أيضًا بالمناهج الجزئية Micro Approaches، التى تعتمد على المسوحات أو العينات أو مراجعات الضرائب أو الملاحظة، أو غيرها من الطرق التى تعتمد على جمع الإجابات الاختيارية من المبحوثين، باستخدام استمارة الاستقصاء وجمع البيانات وتحليلها . وقد تم استخدام هذه الطرق أيضًا فى النرويج بواسطة (Klovland 1982)، كما تم استخدامها فى الدنمارك بواسطة (Magenson & Kormendi & Pedersen 1995) الذين قدروا حجم الاقتصاد الخفي بنسبة ٢,٧% من الناتج المحلى سنة ١٩٨٩، و ٤,٢% فى ١٩٩١، و ٣% فى ١٩٩٣، و ٣,١% فى عام ١٩٩٤ [٥٧] .

إن المدخل المباشر يشمل مجموعة من المداخل الفرعية، من أهمها :

١ – مدخل إحصاءات سوق العمل :

تستخدم هذه الطريقة بصفة أساسية فى إيطاليا، وهى تعتمد على حساب الفرق بين عدد السكان الذى يفترض أنهم جزء من قوة العمل الاقتصادية بناءً على الإحصائيات السكانية، وعدد العمال المسجلين رسميًا باعتبارهم قوة العمل الفعلية فى الدولة [٥٨] . وهكذا تنعكس أهمية الاقتصاد الخفي فى شكل انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل، بالمقارنة بتلك الخاصة بالدول أو القطاعات التى تقل فيها أهمية الاقتصاد الخفى، ومن ثم، فإن الفروق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمى، قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة، وبالتالى تقدير حجم الاقتصاد الخفي .

ويعاب على هذا المنهج: أنه تُحسب الدخل من العمل وحده لا من رأس المال، فضلًا عن أن العامل قد يعمل فى كل من الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمى [٥٩] .

٢ – مدخل المراجعات الضريبية :

---

(57) Feige , El " the meaning and measurement of the underground economy in ed ar L. Feige (ed) the underground economies .. op, cit , P. 27 .

(٢) حمدى عبدالعظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، مرجع سابق، ص٢٢ .

(59) Schneider , F and D. H. Enste shadow economies: size causes , and consequences …. Op, cit , P. 93 .

يُعَدُّ مدخل المراجعات الضريبية أحد الطرق المباشرة التى طُبقت فى العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، وقد طبق Feige (1989) هذا المنهج لقياس الاقتصاد الخفي فى الولايات المتحدة الأمريكية (٦٠) . ويستخدم هذا المدخل فى تقدير حجم الاقتصاد الخفي عن طريق المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين تقدموا بإقراراتهم الضريبية ؛ للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات . ويعتمد هذا المدخل – فى الحصول على المعلومات عن حجم الاقتصاد الخفي – على الجهود التى تبذلها الإدارات الضريبية، من أجل الكشف عن الدخول التى لا يتم الإفصاح عنها، ويقوم هذا المدخل على أساس اختيار عينة عشوائية من الممولين أو دافعى الضرائب فى المجتمع، ثم إخضاع إقرارات هؤلاء الأشخاص للفحص الدقيق والمراجعة ؛ من أجل اكتشاف نسبة التهرب الضريبى، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومى (٦١) .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يوفر معلومات تفصيلية عن المجموعات الداخلية المعينة ووظائفهم، ولكن يعاب على هذا الأسلوب: أنه لا يسمح بتقدير إجمالى لحجم الاقتصاد الخفى، بل يسمح فقط بمعرفة الضرائب التى يجب أن تؤدى ويتم التهرب من دفعها، لكن هناك بعض أنواع الدخول التى يصعب قياسها أو اكتشافها، مثل: أنشطة التهريب السلعى، وتهريب المخدرات وغيرها (٦٢) .

ثانيًا – المداخل غير المباشرة :

تعتمد المداخل غير المباشرة على نتائج الظاهرة أو أسبابها أو الاثنين معًا، وذلك باستخدام الاقتصاد الكلى لقياس حجم الاقتصاد الخفى، وعادة ما تشمل ثلاثة مداخل سياسية، كما أوضحتها العديد من الدراسات التطبيقية، هى: المداخل النقدية، ومداخل التفاوت أو الفروق، والمدخل المادى وذلك على النحو التالى :

١ – المداخل النقدية :

تعد المداخل النقدية أكثر الطرق استخدامًا لقياس الاقتصاد الخفى، كما تُعد من أول الطرق التى استخدمت لتقدير حجم الاقتصاد الخفي على المستوى الكلى، هذا بالإضافة إلى أنها من أكثرها إثارة للجدل وتعرضًا للانتقادات فى ذات الوقت، وأبرزها دراسات Gutmann (1977)، Fige (1989)، Tanzi (1982)، وتم تطويرها فى عدد من الدراسات اللاحقة بعد ذلك (٦٣) .

وتقوم هذه المداخل على فرض أساسى مؤداه: أن معاملات الاقتصاد الخفى، تتم أساسًا باستخدام النقود السائلة، وذلك محاولة من جانب المتعاملين فى هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتى قد يسهل اكتشافها، إذا ما

---

(60) Feige , El the meaning and measurement of the underground economy in Edgar … op, cit , P. 33 .

(١) أمين السيد أحمد لطفى، بحوث ودراسات فى تطوير وإصلاح نظم الضرائب فى مصر، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨ .

(٢) خالد حمد محمد الحمادى، غسيل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم، مرجع سابق، ص١١٧ .

(63) Hill , R and M. Kabir " currency demand and the growth of the underground economy in canada " Applied economics , vol , 32 no (2) 2000 P .183

تمت هذه المعاملات بواسطة وسائل دفع أخرى مثل الشيكات، وعلى ذلك فإنه يفترض – طبقًا لهذا المدخل – أن كبر حجم الاقتصاد الخفي لا بد وأن ينعكس فى شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقد السائل .

ويجد هذا الافتراض ما يؤيده من الناحية العملية، وعلى سبيل المثال: فإن معظم القضايا التى يتم ضبطها بالاتجار فى المخدرات أو العملة أو القمار ... إلخ، تكون مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة (٦٤) .

وقد تمثل السؤال الأساسى الذى يحاول هذا المطلب الإجابة عليه فى الآتى: " **ما هى كمية النقود التى يمكن تداولها فى الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصاد خفى ؟** " إذا تم التوصل إلى ذلك، فإن الفرق بين الطلب على النقود فى الاقتصاد ككل، والطلب على النقد اللازم لتمويل المعاملات التى يمكن أن تتم فى ظل غياب الاقتصاد الخفى، يمثل كمية النقود التى تستخدم فى تمويل معاملات الاقتصاد الخفى، ومن ثم تأتى الخطوة التالية بعد ذلك، وهى محاولة التوصل إلى تقدير كمية المبادلات التى تتم فى مقابل كل جنيه فى الاقتصاد الخفى، أى: أنها محاولة لقياس سرعة تداول النقود فى الاقتصاد الخفي والتى يمكن من خلالها تقدير حجم الاقتصاد الخفي .

ويحتاج تقدير سرعة تداول النقود فى الاقتصاد الرسمى إلى البحث عن فترة زمنية يفترض أنه لم يكن هناك خلالها اقتصاد تحتى، أو كان حجمه ضئيلًا بالشكل الذى يمكن تجاهله . ويتم بعد ذلك وضع بعض الفروض حول كيفية تغير الطلب على النقود، خلال الفترة الزمنية التى تفصل بين فترة الأساس الذى يفترض عدم وجود اقتصاد خفى خلالها وفترة الدراسة (٦٥) **(*)** .

٢ – مدخل التفاوت بين الإنفاق القومى والدخل القومى :

إن طريقة التفاوت أو الفرق بين الإنفاق والدخل القومى فى الإحصائيات القومية، تم استخدامه بواسطة Franz (1983) فى النمسا، و Smith (1985) فى بريطانيا، و Del Boca فى ألمانيا، و Park (1979) فى الولايات المتحدة الأمريكية (٦٦) .

---

(١) د. سعيد عبد الخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٤٠)، أول سبتمبر ١٩٩٩ ، ص١٢ .

(٢) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص٣٧.

ويتفرع عن هذا المعيار الأساليب النقدية التالية :

١ – أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب .

٢ – أسلوب المبادلات .

ويقوم هذا المدخل على فرض أساسى مؤداه: أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن هناك جانبًا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها، أو على الأقل يتم إخفاء جانب منها، ومع ذلك، فإن هذه الدخول المخفاة سوف تجد طريقها إلى الإنفاق إن عاجلًا أو آجلًا .

إن قياس الدخل للناتج القومى يجب أن يساوى قياس الإنفاق للناتج القومى الإجمالى ؛ لذا إذا توافر تقدير مستقل لجانب الإنفاق فى الحسابات القومية، فإن الفجوة بين مؤشر الإنفاق ومؤشر الدخل يمكن أن تستخدم كمؤشر على وجود الاقتصاد الخفي . وهكذا، فإن هذا الأسلوب – فى تقدير حجم الاقتصاد الخفي – يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد الخفي لن تظهر فى صورة دخل، ولكنها سوف تظهر فى صورة إنفاق . فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن مستوى إنفاقهم، فربما يقومون بإخفاء جانب من دخلهم، والذى قد يرجع إلى دخول مولدة أصلًا فى الاقتصاد الخفي [٦٧] .

ويمكن وفقًا لهذه الطريقة تقدير حجم الاقتصاد الخفي بأسلوبين :

الأول: يقوم على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلى Macro، وذلك من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الإنفاق الاستهلاكى، التى تتم اعتمادًا على الإيرادات الضريبية، بحيث إذا ما تبين أن الإنفاق القومى أكبر من الدخل القومى، فإنه يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي باعتباره يمثل الفرق بين الإنفاق القومى والدخل القومى .

أما الثانى: فيتناول الموضوع على مستوى التحليل الجزئى Micro، وذلك عن طريق مقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المتنوعة من الأفراد، ثم تصميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل . ولا يمكن قياس الأنشطة الرسمية غير المسجلة إلا بإجراء مسح إحصائى لحصر عدد وقيمة هذه الأنشطة . أما بالنسبة للأنشطة غير الرسمية، فيتم الاعتماد على إحصاءات الأجهزة الرقابية والشرطة وحصر القضايا المضبوطة [٦٨] .

٣ – المدخلات المادية :

---

٣ – أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة .

٤ – أسلوب التهرب الضريبى والطلب على النقود .

(١) Schneider , F and D H enste " Shadow economics: size , causes , and consequences … op, cit , 02 .

(٢) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٨ .

(١) د. سعيد عبدالخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، مرجع سابق، ص٨ .

يفترض هذا المدخل علاقة ثابتة بين استخدام أحد المدخلات المادية (الكهرباء) اللازمة للإنتاج وبين الناتج القومى، مع مراعاة التغيرات فى التكنولوجيا وفى مزيج الناتج، فإذا كانت الكهرباء المستخدمة أكثر كثيرًا مما يمكن توقعه استنادًا إلى مستوى الإنتاج الرسمى، فإن هذا يدل على حدوث إنتاج غير رسمى، أو يعزى الفارق بين الحجم المقدر للاقتصاد استنادًا إلى العلاقة الثابتة (بين استخدام الكهرباء / الناتج)، وبين إجمالى الناتج المعلن، إلى الاقتصاد الخفي . وقد استخدم البنك الدولى مؤشر استهلاك الكهرباء فى تقدير حصة النشاط غير الرسمى فى بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فيما بين أعوام ١٩٨٩ – ١٩٩٤ [٦٩] .

وبعد استعراض أهم الطرق الخاصة بتقدير الاقتصاد الخفى، فهل هناك ثمة آثار مترتبة على نمو واتساع الأنشطة الخاصة به ؟ وما علاقة الاقتصاد الخفي بالجرائم الاقتصادية؟ هذا ما سنجيب عنه خلال الصفحات التالية .

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الخفي وعلاقته بالجرائم الاقتصادية

نشط الاهتمام فى الآونة الأخيرة بدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفى، التى صاحبها نشاط مماثل للجرائم الاقتصادية.

(69) World Bank world development report , 1996 , P. 34 .

ولا يخفى أيضًا ما ظهر مؤخرًا، من وجود ارتباط بين الدخول المتحققة فى الاقتصاد الخفي وأنشطة الإرهاب المحلى والعالمى، وتشجيع العنف فى سائر أنحاء العالم، ودعم القائمين بالعمليات الإرهابية ماديًا .

وارتبط ذلك بالجرائم الاقتصادية، وهو ما جعل بعض الدول – مثل الولايات المتحدة الأمريكية – تتجه حاليًا إلى فرض العديد من القيود المتشددة على حركة الأموال الداخلة والخارجة من البلاد، إلى الدول التى تأوى وتساعد حركات الإرهاب فى العالم .

ولا شك أن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر الاقتصادية متعددة الأبعاد بشكل بالغ الصعوبة والتعقيد ؛ إذ إن وجود الاقتصاد الخفي لا يؤدى إلى تشويه بيانات الناتج القومى الإجمالى فحسب، وإنما يؤثر على المعلومات المتاحة حول معظم **آثار** النشاط الاقتصادى، مثل: أنماط توزيع الدخل، وعدالة توزيع الأعباء الضريبية، ومستويات التشغيل والبطالة، ومستويات الادخار الحقيقى فى المجتمع .

وتأسيسًا على ما تقدم، فإننا نعرض للآثار المترتبة على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الخفى، من خلال ثلاثة مطالب وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التأثيرات الاقتصادية للاقتصاد الخفى.

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية للاقتصاد الخفي .

المطلب الثالث: الاقتصاد الخفي وعلاقته بالجرائم الاقتصادية.

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفى

تتعدد التأثيرات الاقتصادية غير المواتية الناتجة عن الاقتصاد الخفى، ويمكن الإشارة إلى أبرزها على الوجه التالى :

أولًا – أثر الاقتصاد الخفي على العدالة والمساواة فى توزيع الأعباء الضريبية:

يؤثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة للدولة، بسبب الخسارة فى الإيرادات الناتجة عن التهرب الضريبى . فالاقتصاد الخفي من المنظور المالى وفقًا لمفهوم Feige (1989)، Tanzi (1983)، هو الاقتصاد غير المسجل لدى السلطات الضريبية، أو الدخل المتهرب من الضرائب . كما يعرفه Rogoff (2002) من

حيث الحجم، على أنه يتكون فى معظمه من منشآت الأعمال الصغيرة وصغار منظمى المشروعات (وعملائهم) الذين يتهربون من سائر أشكال الضرائب (٧٠) .

وتتمثل أهم الآثار السلبية – التى تترتب على الاقتصاد الخفي – فى حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أى ضرائب عنها، الأمر الذى يشكل إخلالًا بقاعدة " العدالة "، وهى من القواعد الأساسية فى فرض الضريبة (٧١) . ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة أعمالهم، وعدم الكشف عنها للسلطات الضريبية فى المجتمع .

ويترتب على وجود الاقتصاد الخفي ونموه: عدم إمكانية تحصيل بعض أشكال الضرائب، مثل: ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات وغيرها . وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي جوهريًا، فإنه يؤدى إلى فقد جوهرى فى جانب مهم من الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذى يكون له انعكاساته السلبية على معدلات التنمية والنمو الاقتصادى فى الاقتصاد القومى، مما يؤثر على قدرة الدولة فى الوفاء بالتزاماتها تجاه بعض المشروعات القومية ذات النفع العام، مثل: إنشاء المستشفيات والمدارس، وإقامة الطرق والسدود وغيرها (٧٢) .

وتضطر الدولة إلى زيادة معدلات الضرائب على الأنشطة الرسمية، التى تتم فى نطاق الاقتصاد الظاهر، وفرض ضرائب جديدة لمواجهة نقص الدخل القومى ونقص حصيلة الضرائب، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة عبء الضرائب على أصحاب النشاطات الظاهرة فقط والمسجلة فى الحسابات القومية، بينما أصحاب الأنشطة الخفية يزدادون ثراءً، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى اختلال توزيع الدخل القومى بين فئات المجتمع (٧٣) . ويؤدى الانخفاض الكبير فى حصيلة الضرائب – مع زيادة حجم الإنفاق العام – إلى إحداث زيادة كبيرة فى عجز

---

(١) كينيث س. روجوف، مقال بعنوان " لماذا هذا الإقبال المدهش على العملة الورقية ؟ "، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ٢٠٠٢، ص٥٦ .

(٢) د. عاطف صدقى، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٩٨؛ د. أحمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص١١٩ .

(١) إبراهيم طه محمد، الضريبة الموحدة على الدخل نظريًا وتطبيقيًا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص٤٢٧ .

(٢) حسن العيوطى،الأموال القذرة، غسيل الأموال فى مصر والعالم، مرجع سابق، ص١١ .

(*) وعلى سبيل المثال: فقد قدرت إدارة الضرائب بالولايات المتحدة الأمريكية مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبى، بسبب وجود الاقتصاد الخفى، بحوالى من ٤٠ – ٤٢ مليار دولار فى عام ١٩٧٦، أما فى عام ١٩٨١ فقد قُدرت حصيلة الضرائب الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي فى الولايات المتحدة الأمريكية، ما بين ٨٦ – ٩٠ مليار دولار، وهو ما يعنى أن نسبة الفقد فى حصيلة الضرائب على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفى، تمثل ٣٠% تقريبًا من إجمالى حصيلة الضرائب على الدخل .

الموازنة العامة للدولة، وزيادة حجم المشاكل المالية التى تعانى منها السلطات المالية فى المجتمع . ومن ثم فإنه فى ظل عدم تحمل أنشطة الاقتصاد الخفي لأى ضرائب أو رسوم، فإنها تكَّون مجالات جذب للموارد الاقتصادية، ويتحول كثير من الأفراد من النشاطات الظاهرة إلى النشاطات الخفية ؛ مما يؤدى إلى انتشار عمليات التهرب الضريبى، فضلًا عن سوء تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية **(*)** [٧٤] .

ثانيًا – أثر الاقتصاد الخفي على صنع السياسات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى :

يترتب على وجود الاقتصاد الخفي التأثير على السياسات الاقتصادية، التى تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، من خلال حصول المسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات غير صحيحة عن معظم المتغيرات الاقتصادية، التى يتم الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات، مثل: معدلات البطالة، ومعدلات التضخم، ومعدلات النمو الاقتصادى والإنفاق العام، وإحصائيات ميزان المدفوعات، والسياسة النقدية والضريبية، وتوزيع الدخل القومى . ومن شأن خطأ هذه المعلومات التأثير على القرارات الاقتصادية لصانعى السياسة الاقتصادية عند وضع الحلول المناسبة لبعض المشكلات [٧٥] .

وينتج عن نمو الاقتصاد الخفي نوع من المغالاة فى المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج القومى، ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى قد تتصدى لمشكلات غير واقعية . وإذا ما حاولت تلك السياسات الاقتصادية اتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات، فسوف يؤدى ذلك إلى حدوث نوع من عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الرسمى .

ونتناول فيما يلى أهم الآثار التى يحدثها الاقتصاد الخفي على السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى :

١ – عدم دقة البيانات الخاصة بحساب الدخل القومى :

يؤدى نمو حجم الاقتصاد الخفي إلى انخفاض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية، وبالتالى تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى . وعندما تكون الإحصائيات الاقتصادية متحيزة، ويكون مستخدمو هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز، فإن الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة، وتقديم تحليل غير صحيح لصانعى السياسة الاقتصادية، مما

---

(٣) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٥ .

(75) Tanzi (Vito) , the underground economy , the causes and consequences of this world , … op , cit , P. 12 .

يؤدى إلى اتخاذ سياسات خاطئة فى التعامل مع المشكلات المطروحة . وعندما تكون التوقعات غير صحيحة والسياسات غير مناسبة، فإن النتائج تأتى على عكس المتوقع لها (٧٦) .

ولتوضيح ما سبق: نجد أن استبعاد الدخول غير الرسمية والمتزايدة فى حالة الاقتصاد الخفى، يترتب عليه عدم صحة البيانات الخاصة بمعدل النمو السنوى فى حجم الدخل القومى، والذى يبدو أقل من قيمته الحقيقية، وهو ما يعتبر تضليلًا للسلطات الاقتصادية المسؤولة عن وضع السياسات الاقتصادية، الأمر الذى يؤدى إلى نتائج عكسية على الاقتصاد القومى (٧٧) .

وترتيبًا على ذلك: تنتشر بين الكثير من دول العالم ظاهرة تغيير الاقتصاديين عندما لا تتحقق النتائج المرجوة من تنفيذ السياسات الاقتصادية، حيث يتم استبدالهم بآخرين يقومون بنفس الأخطاء . أو قد تتغير الحكومات ويأتى صانعو سياسة آخرون، ولكنهم يقعون فى نفس الخطأ، وهكذا، فالعيب ليس عيب الاقتصاديين أو صانعى السياسية، وإنما يبدو الخطأ فى إغفال أثر هذا الجانب من الاقتصاد على حركة أداء الاقتصاد ككل، وفعالية السياسات الاقتصادية المرسومة فى تحقيق الأهداف المرجوة منها (٧٨) .

ولما كانت القرارات الاقتصادية التى يتم اتخاذها بواسطة السياسة الاقتصادية، تقوم أساسًا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، والتى لا تأخذ الاقتصاد الخفي فى الاعتبار، فإن كفاءة هذه القرارات يصبح مشكوكًا فيها، وذلك للاعتبارات التالية (٧٩) :

– ضعف الإلمام بحركة النظام الاقتصادى فى دوراته المتعددة: دورة الإنتاج، ودورة الإنفاق، ودورة توزيع الدخل بين الأفراد والفئات الاجتماعية المتنوعة، ودورة التراكم وإعادة الإنتاج .

– صعوبة تحليل اتجاهات النشاط الاقتصادى فى المجتمع، والتنبؤ بحركة ومسارات المتغيرات الاقتصادية الكلية ؛ نظرًا لعدم إمكانية رصد حركة كافة التدفقات الاقتصادية والمالية فى المجتمع .

– عدم دقة تقييم أداء الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية محددة ؛ لتشخيص مواطن القوة والضعف فى المسار العام لهذا الاقتصاد، نتيجة لصعوبة دراسة التركيب الخاص بهيكل الاقتصاد ومكوناته، والنظر فيما يطرأ على ذلك التركيب من تغيرات خلال فترات زمنية متعاقبة، ومن ثم ضعف الإلمام بالتوازنات أو الاختلالات الرئيسية فى حركة المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة موضع التحليل . ويؤدى ذلك إلى عدم

---

(١) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٧ .

(٢) د. حمدى عبدالعظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، مرجع سابق، ص ١٥١ .

(٣) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص٥٧ .

(٤) د. سعيد عبدالخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، مرجع سابق، ص١٤ .

قدرة الإدارة الاقتصادية على قياس حجم الفجوة التضخمية أو الانكماشية فى الاقتصاد القومى، وتحديد دور المتغيرات الاقتصادية فى تكوين هذه الفجوات، بما يسهم فى رسم السياسة الاقتصادية التصحيحية على أسس علمية سليمة .

إن النتيجة المنطقية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة، هى تطبيق سياسات اقتصادية غير مثلى، والتى سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة، وبالتالى فإن النتائج المترتبة على السياسة المطبقة سوف تكون أقل مما هو مطلوب، أو قد تكون النتائج معاكسة، وهو ما يتوقف على مستوى التسرب بين الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفى، ومستوى الأداء الاقتصادى لكل منهما (٨٠) .

وعلى سبيل المثال: فقد تشير إحصاءات الناتج المحلى الإجمالى ومستوى التشغيل إلى أن الاقتصاد الرسمى يعمل فى مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، وأنه يعانى لذلك من ركود، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلى الإجمالى أكبر بكثير من المستوى المسجل، وأن المستوى الحقيقى للبطالة أقل من ذلك المستوى المسجل رسميًا . ويترتب على ارتفاع مستوى البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم ؛ لأن جانبًا من العمال المسجلين – على أنهم فى حالة بطالة – يعملون فعلًا ولكن فى الاقتصاد الخفي .

ومما لا شك فيه: أن السياسات التوسعية المغالى فيها تؤدى إلى زيادة الضغوط التضخمية . وفى مثل هذه الأحوال قد تجد السلطات النقدية نفسها مضطرة إلى استيعاب معدل أعلى للتضخم، وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى بكثير من تلك التى يجب أن تسود وفقًا لمعدل التضخم الحقيقى . ومن شأن هذه السياسات – فى مثل هذه الظروف – أن تؤدى إلى رفع مستوى الأسعار بدلًا من رفع مستوى الناتج المحلى الإجمالى أو مستوى التشغيل والعمالة (٨١) .

وفضلًا عن ما سبق: فإن عدم تحقق نمو اقتصادى – يمكن قياسه فى الاقتصاد الرسمى – قد يكون راجعًا إلى تركز النمو من الناحية الفعلية فى الاقتصاد الخفي . وقد دفع ذلك البعض إلى افتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفي . وبمعنى آخر: فإن نمو الاقتصاد الخفي قد لا يكون موازيًا لنمو الاقتصاد الرسمى، وإنما قد يكون معاكسًا له فى طبيعة الدورة الاقتصادية . فالاقتصاد الخفي ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمى فى حالة كساد وبالعكس (٨٢) .

---

(١) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٨ .

(١) خالد حمد محمد الحمادى، غسيل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم، مرجع سابق، ص١٣٤ .

(82) Fiege , El " the meaning and measurement of the underground economy " op, cit, P. 35 .

٢ – عدم دقة معدلات البطالة :

يُعَدُّ معدل البطالة من الأمور المهمة والحيوية من الناحية السياسية، ويسهم الاقتصاد الخفي فى توفير فرص العمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل من الاقتصاد الرسمى، وتكون هذه العمالة فى الغالب غير مسجلة، وبالتالى فإن الأرقام القياسية عن معدلات البطالة، تصبح مغالى فيها، وتشير بعض التقديرات إلى أن معدل البطالة المعلن رسميًا فى الولايات المتحدة الأمريكية يعد مرتفعًا بنسبة لا تقل عن ٢% عن المعدل الحقيقى للبطالة (٨٣) .

كذلك فقد أشار Gutman (1985) إلى أن حوالى ربع قوة العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية تعمل فى الاقتصاد الخفى، أو لهم صلة به سواء أكانوا أفرادًا يعملون فى وظائف إضافية إلى جانب عملهم الرسمى، وهؤلاء يمثلون حوالى ٨٠% من العاملين فى الاقتصاد الخفى، أو كانوا يعملون فى الاقتصاد الخفي بصفة أساسية (٨٤) .

كما تشير بعض التقديرات: إلى أن معدلات البطالة فى مصر تضم نسبة كبيرة من خريجى الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفنى، هذا فضلًا عن المتسربين من النظام التعليمى، لكن يمكن القول بأن هناك نوعًا من المبالغة فى هذه الأرقام ؛ إذ إن جانبًا لا بأس به من هؤلاء يعملون بالفعل فى الاقتصاد الخفي من خلال سوق العمل غير المعلن ؛ الأمر الذى يترتب عليه الإعلان عن معدلات مرتفعة للبطالة تفوق معدلاتها الحقيقية (٨٥) . ويترتب على هذه النتائج قرارات اقتصادية مغلوطة وفى غير محلها الطبيعى، ولا تنتج آثارها المرجوة .

٣ – عدم دقة قياس معدلات النمو الاقتصادى :

يؤثر تواجد الاقتصاد الخفي على معدلات النمو الرسمى ؛ إذ إن الأخيرة سوف تختلف عن معدلات النمو الحقيقية فى الاقتصاد . فإذا كان كلٌّ من الاقتصادين – الرسمى والخفى – يحقق معدلات نمو بصورة متوازية، فإن مقدار التحيز فى المؤشرات الرسمية عن النمو الفعلى يصبح صفرًا. أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد الخفي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمى، فإن معدل النمو الاقتصادى العام فى الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع، والعكس صحيح . ومن ثم فإن وجود الاقتصاد الخفي يتسبب فى تشويه المؤشرات الاقتصادية الرسمية فى صورة تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادى أو تقديرات أقل من الواقع الفعلى .

---

(83) See: Tanzi (Vito) the underground economy , finance and development .. op, cit, P.P 13 – 14 .

(84) Gutman P. " the subterranean economy " financial analysis journal … op, cit , PP 25–30 .

(٤) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص٦١ .

ونخلص مما تقدم إلى نتيجة مهمة، وهى: أن طرق قياس الناتج القومى التى لا تأخذ الاقتصاد الخفي فى الاعتبار تكون غير دقيقة .

وتشير بعض الدراسات المقارنة التى تمت فى هذا المجال إلى: أن تقديرات معدلات نمو الناتج فى الاقتصاد الخفي فى الكثير من الدول، تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمى . وعلى سبيل المثال: فقد بلغت معدلات النمو الأسمى للناتج فى الاقتصاد الخفى، فى الولايات المتحدة الأمريكية، ما بين ٨,١% – ٨,٣% بالمقارنة بـ ٧,٩% للاقتصاد الرسمى، وذلك خلال الفترة من ١٩٣٩ – ١٩٧٦[٨٦]. كما أشارت بعض التقديرات التى تمت فى هذا المجال: إلى أن معدلات النمو الاقتصادى الرسمى فى الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت حوالى ١١,٨% خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٨٧، بيد أنه إذا تم أخذ الاقتصاد الخفي بعين الاعتبار، فسوف ترتفع معدلات النمو الاقتصادى إلى ١٦,٩% [٨٧] .

ولقياس الأثر الذى يحدثه الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادى، فإن ذلك يتطلب دراسة الآثار على ظروف العرض والطلب فى الاقتصاد الخفى، والتى تنتج عن التغير فى أداء الاقتصاد الرسمى فى مجالات: النمو الاقتصادى، والبطالة، والتضخم .

إذ إن تباطؤ معدلات النمو أو تراجعها فى الاقتصاد الرسمى، ربما يؤدى إلى زيادة حدة الضغوط على الأفراد ؛ نتيجة لانخفاض معدلات الزيادة فى الدخول الحقيقية، مما يدفعهم للبحث عن دخول إضافية .

وتؤدى مثل هذه الضغوط إلى زيادة عرض العمل فى الاقتصاد الخفى، وخاصةً إذا كانت مقرونة بارتفاع فى معدل البطالة، وتزداد الضغوط إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات فى صورة معاشات أو إعانة بطالة أو غيرها . إذ سيفضل هؤلاء العمال فى – هذه الحالة – الحصول على أجور أقل فى ظل الاقتصاد الخفى، ويأتى ذلك بسبب شدة الحاجة نحو تدعيم دخلهم من المعاشات أو الإعانات، أو لأنهم بعد حصولهم على أجورهم من الاقتصاد الخفى، سيتمكنون من المحافظة على نفس مستوى المعيشة الذى كانوا يحصلون عليه من قبل . ولا شك أن المقدرة التنافسية للموردين فى الاقتصاد الخفى، سوف تزداد فى ظل الركود المصاحب للاقتصاد الرسمى، ومن ثم يترتب على ذلك زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة من خلال الاقتصاد الخفي [٨٨] .

٤ – المغالاة فى قياس معدلات التضخم :

(86) Gutmann P. the subterranean economy … op , cit, PP 30 – 33 .

(87) Feige , El . the meaning and measurment of the underground economy in Edgar … op. cit , P. 15 .

(٣) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص ٦٦.

تميل الأسعار فى الاقتصاد الخفي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة فى الاقتصاد الرسمى، وخاصةً عندما يكون الاقتصاد الخفي منافسًا للاقتصاد الرسمى فى تقديم نفس أنواع السلع والخدمات، أو عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعمة من الحكومة بشكل كبير، وتقدم للمواطنين فى الاقتصاد الخفي بأسعار منخفضة . ومن ثم فإنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع – فى الاقتصاد الخفي – أقل من مثيلتها فى الاقتصاد الرسمى، بالنظر إلى الأعباء الإجرائية والإدارية والضريبية، وفى مثل هذه الحالات يترتب على وجود الاقتصاد الخفي أن يصبح معدل التضخم مغالى فيه، أى: مرتفعًا عن المعدل الحقيقى السائد فى الاقتصاد [٨٩] .

٥ – الحد من فاعلية السياسات النقدية :

تزداد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود فى صورة سائلة فى ظل وجود الاقتصاد الخفي ؛ وذلك لأغراض إجراء المعاملات التى تتم فى هذا الشق من الاقتصاد، بيد أن هذا الطلب على النقود لا يكون حساسًا إزاء التغيرات التى تحدث فى معدلات الفائدة ؛ إذ إن الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة والرغبة فى عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية، تكون قوية للغاية، ومن ثم فإن وجود الاقتصاد الخفي يتسبب فى قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة فى الاقتصاد ككل، ويتوقف هذا الأمر على حجم الاقتصاد الخفي [٩٠] .

كما يؤثر وجود الاقتصاد الخفي على السياسة النقدية، من خلال احتياطات البنوك من النقود والأرصدة السائلة، والتى يفترض أنها تخضع لسيطرة وتحكم البنك المركزى، وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة فى الاقتصاد الخفي تعد مرتفعة، فإن سياسة البنك المركزى لا يكون لها أى تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدى المتجه للاقتصاد الخفي .

وفى حالة توجيه السياسة النقدية بما يتناسب مع حقيقة الدخل القومى، فإنه يكون من الصعب على البنك المركزى القيام بهذه المهمة فى حالة وجود اقتصاد خفى كبير ؛ إذ إن السياسة النقدية تتحدد فقط على أساس الاقتصاد الرسمى فحسب دون اعتبار للاقتصاد الخفي [٩١] .

وصفوة القول: إن اتساع حجم الاقتصاد الخفي يحد من فاعلية السياسات النقدية فى تحقيق أهدافها المرجوة ؛ إذ إن صانعى السياسة النقدية لا يعرفون على وجه الدقة حجم التدفقات غير المحسوبة ؛ الأمر الذى يؤثر على مصداقية وفاعلية قراراتهم، ومن ثم صعوبة القيام بدورهم فى وضع خطط أو برامج التنمية .

ج – أثر الاقتصاد الخفي على الكفاءة فى توزيع الموارد الاقتصادية :

---

(١) بيتر كوريك، غسيل الأموال يثير التشوش فى الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص٧ .

(٢) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص٦٩ .

(٣) د. حمدى عبدالعظيم،غسيل الأموال فى مصر والعالم، مرجع سابق، ص٢٠ .

يؤثر وجود الاقتصاد الخفي تأثيرًا سلبيًا على الكفاءة الاقتصادية فى توزيع أو تخصيص الموارد الاقتصادية فى المجتمع [٩٢] ؛ إذ إن عدم خضوع الدخول المتحققة – فى نطاق الاقتصاد الخفي للضرائب يؤدى إلى حدوث تحول فى تخصيص الموارد، بحيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الخفى، وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمى ؛ من أجل التهرب من دفع الضرائب، ويستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التقارب بين معدل العائد الناتج من الاقتصاد الخفي (غير الخاضع للضرائب)، ومعدل العائد الناتج عن الاقتصاد الرسمى، وينطوى ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية [٩٣] .

ولتوضيح ذلك: نفترض حدوث نمو فى الاقتصاد ككل، بما فى ذلك الاقتصاد الخفى، فسوف تزداد الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة، وبما أن الضرائب يتم تحصيلها من الاقتصاد الرسمى فحسب، فإن مستوى الضرائب على الأنشطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى سيزداد، ومن ثم تؤدى هذه الزيادة – فى الضرائب – إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد الخفى، حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبى، وفى ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمى بالشكل الذى يمكن الأول من اجتذاب قدر أكبر من الموارد، وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمى نحو الاقتصاد الخفى، طالما أن معدلات العائد الصافى (بدون الضريبة) أعلى فى الاقتصاد الخفي عن الاقتصاد الرسمى [٩٤] .

وهكذا، فإن التوازن الذى سيصل إليه الاقتصاد القومى فى ظل وجود الاقتصاد الخفى، سوف يكون أقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة مختلفة عن هذا الوضع، فعلى مستوى التحليل الاقتصادى الجزئى، يؤدى الاقتصاد الخفي إلى تعديل أسلوب العمل والعناصر الأخرى للإنتاج .

وعلى سبيل المثال: يؤدى اختلاف القواعد الضريبية إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة فى القطاعات التى تخضع للضريبة، وبين القطاعات غير الخاضعة للضريبة، وذلك من خلال إعطاء ميزة تنافسية فى نفقات عناصر الإنتاج – بالنسبة للأنشطة الخفية غير الخاضعة لضريبة – الأمر الذى يترتب عليه إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتى تخضع للضريبة، وبين الأنشطة الأقل كفاءة التى لا تدفع الضريبة ؛ مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية فى الاقتصاد ككل [٩٥] .

---

(92) Tanzi (Vito) , the underground economy the causes and consequences of this world .. op, cit, P. 13 .

(٢) بيتر كويرك، غسيل الأموال يثير التشوش فى الاقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص٩ .

(١) خالد حمد محمد الحمادى، غسيل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم، مرجع سابق، ص١٣٥ .

(٢) د. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي فى مصر، مرجع سابق، ص ٧١ .

المطلب الثاني
الآثار الاجتماعية للاقتصاد الخفى

يترتب على وجود الاقتصاد الخفي إحداث بعض الآثار الاجتماعية السلبية، يأتى على رأسها ما يلى [٩٦] :

أولًا – الإخلال بالعدالة فى توزيع الدخول فى المجتمع، حيث تحظى بعض فئات العاملين فى هذا الاقتصاد – مثل: السماسرة، والوسطاء، وتجار الأراضى، والمهربين، وتجار السوق السوداء، وغيرهم من أصحاب الدخول الخفية – بارتفاع كبير فى مستويات دخولهم، فى حين يضار أصحاب الدخول الثابتة، ومقتضى ذلك: صعود بعض الفئات صاحبة الدخول الخفية إلى أعلى السلم الاجتماعى ؛ بسبب ارتفاع الدخل والثروة، هذا فى حين يضعف المركز النسبى للفئات المتوسطة، ناهيك عن الفئات الدنيا للدخل، مما يؤدى إلى حدوث تغير جذرى فى مستوى ونمط الاستهلاك الكلى، يقترن عادة بسوء تخصيص للموارد .

ثانيًا – يسهم الاقتصاد الخفي فى توليد هياكل اجتماعية جديدة، أهمها: ما يتعلق بتعميق مجتمع الاستهلاك داخل المجتمع، والذى يتسم بالخروج على قواعد الرشادة الاقتصادية فى الإنفاق، ونمو الطلب على السلع الاستهلاكية والمعمرة وزيادة الاستهلاك الترفى، ونمو فئات وطبقات اجتماعية جديدة تشارك بدور أساسى فى عملية الاستهلاك، وبدور أقل فى عملية الإنتاج، وقد ترتب على ظهور تلك الفئات، تعديل فى المراكز النسبية لأفراد المجتمع، والتأثير فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى يتعارض مع متطلبات التنمية .

ثالثًا – الارتباط بين الأنشطة الخفية والجرائم الاقتصادية وأنشطة الإرهاب، فضلًا عن أن هذه الأنشطة تمثل اعتداءً خطيرًا على حقوق الإنسان ؛ لأنها منافية لمقاصد التنمية الاقتصادية، كما تعد انتهاكًا لسيادة الدول التى تخترقها هذه الأنشطة رغمًا عنها، وتحديًا لحق شعوبها فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى تصبو إليه .

المطلب الثالث
العلاقة بين الاقتصاد الخفي والجرائم الاقتصادية

أشرنا فيما سبق إلى أن الاقتصاد الخفي يشمل الدخول غير الرسمية، أى: غير المسجلة، مثل: الاتجار غير المشروع فى المخدرات، والفساد السياسى والإدارى، واستغلال النفوذ، والرشوة، والاتجار غير المشروع فى السلاح، والقمار، والاتجار فى الرقيق الأبيض وغيرها . وهى ما يطلق عليها، الأموال القذرة . ويشمل

(٣) د. سعيد عبدالخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، مرجع سابق، ص١٤٠ وما بعدها .

أيضًا الدخول الرسمية غير المسجلة، والتى تم اكتسابها بصورة شرعية، لكنها تتهرب من الالتزامات التى يفرضها عليها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ . وهى ما يطلق عليها " الأموال السوداء " [٩٧] . ولكن هناك بعض الأسئلة تطرح نفسها فى هذا الصدد، وهى: إذا كانت الأموال المتولدة داخل جنبات الاقتصاد الخفي بشقيه المشروع وغير المشروع – تتفق فى أنها غير مسجلة ضمن الحسابات القومية للدولة وكذلك متهربة من أداء الضريبة المستحقة، فأين تذهب هذه الأموال المتحصلة ؟ هل ستظل تُعيد دورانها داخل الاقتصاد الخفي على نحو دائم ؟ أو أن أجزاءً منها تتجه صوب الاقتصاد الظاهر ؟ وكيف يتسنى لهذه الأموال أن تحصل على غطاء الشرعية ؟

إن طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر " الرسمى "، تتحدد من منظور أنهما يتعايشان جنبًا إلى جنب، فالاقتصاد الخفي موازى للاقتصاد المعلن، فأسواقه موازية للأسواق الظاهرة، ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الظاهر، ومن ثم لا غرابة أن نلاحظ: أن القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي يسعون – بكافة الأساليب المتاحة – لإقامة علاقة بين الأنشطة الخفية التى يمارسونها وبين الأنشطة الاقتصادية المعلنة ؛ لتحقيق هدفين فى نفس الوقت:

الهدف الأول: يتلخص فى تعظيم المكاسب والعوائد التى تتولد من الأنشطة الخفية .

والهدف الثانى: هو محاولة إكساب صفة الشرعية على الأنشطة والمجالات غير الشرعية وغير القانونية التى يشملها الاقتصاد الخفى، فى إطار نقل وإظهار تلك الأنشطة إلى الاقتصاد المعلن فى صور مختلفة للاحتماء خلفها، بل ومحاولة السيطرة على الاقتصاد الظاهر، وإخضاعه أو إخضاع جزء كبير منه لأهداف وتوجهات القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي .

وتثمر تلك العلاقة دائمًا عن أنشطة خفية طفيلية، لا تزدهر ولا تتنامى إلا بوجود تشابك المصالح بين القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي والقائمين على إدارة الاقتصاد الظاهر، ومن ثم لضمان استمرارية الأنشطة المولدة للدخول فى الاقتصاد الخفى، فلا بد من وجود علاقة تغذية مرتدة Feed Back بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد المعلن . فالاقتصاد الخفي يسعى إلى تحقيق أهدافه فى التعامل مع الاقتصاد المعلن، والأخير بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة فى نظمه، وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته من خلال (الفساد السياسى والإدارى)، يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد الخفي وتنميتها .

---

(١) د. محمد سامى الشوا، السياسة الجنائية فى مواجهة غسيل الأموال، مرجع سابق، ص ٤٠ وما بعدها .

ولعل الجرائم الاقتصادية هى وليدة هذه العلاقة، وتلعب دورًا رئيسيًا فى تعميقها، وأن انتشارها عالميًا، ما هو إلا أحد نتائج اتساع وانتشار أنشطة الاقتصاد الخفي .

الخاتمة

انتهينا من هذا البحث الذي جاء في مقدمة وثلاثة مباحث عرضنا من خلالها لمدى تأثير الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أو الاقتصادي الخفي على جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، وخلصنا إلى أهم النتائج والتوصيات التي نبينها على النحو الآتي:

أولًا ـ النتائج:

وفيما يلي نورد أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث حول اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي:

(١) أن سبب انتشار ونمو اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقى يعود إلى مجموعة من المعوقات في قطاع الأعمال وقطاع الاقتصاد الرسمي الموجودة في السياسات العامة ومن أهمها: التعقيدات السارية في القوانين والتشريعات، واتساع رقعة الفساد الإداري والمالي، فضلًا عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ووجود أعمال مربحة في قطاع اقتصاد الخفي.

(٢) أن أسباب ظهور الاقتصاد الخفي يعود إلى قلة فرص العمل المتاحة وازدياد رقعة البطالة، وهذا ناتج عن قلة المشروعات في القطاعين العام والخاص ومحدوديتها.

(٣) ضعف الثقافة حول هذا القطاع إضافة إلى ضعف الرقابة ومتابعة هذا القطاع وممارساته.

(٤) ضعف وومحدودية التشريعات التي تنظم أنشطة هذا القطاع وعدم الانتباه له، كونه قد يكون قطاعًا سائدًا للاقتصاد الرسمي.

(٥) غياب الرؤية التنظيميه والإستراتيجية لغرض تسجيل الأعمال والممارسات التي ضمن هذا القطاع.

(٦) إن هذا القطاع له تأثيرات سلبية على المجتمع أهمها ارتفاع معدلات التهريب والانتشار العشوائي للسلع، مما يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي.

(٧) تبين لنا بأن حجم الاقتصاد الحفي في الاقتصاد العراقي يمتاز بالتذبذب، إذ تبين أن نسبة هذا الاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي إذ كانت نسبه متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض.

ثانيًا ـالتوصيات:

ومن أهم التوصيات التي خرج بها هذا البحث ما يلي:

(١) نوصي الجهاز المركزي للإحصاء بالقيام بوضع معطيات رقميه ولو بشكل تقريبي عن فعاليات الاقتصاد الموازي باختصار الأساليب الموائمة لطبيعة الاقتصاد الخفي وتعقيداتها والاغتناء والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى.

(٢) السعي الجاد نحو تخفيف القيود والضوابط وتجنب المبالغة والإفراط فيها من خلال مراجعة وتحليل نتائجها خلال فترة تطبيقها في إطار رؤية عملية شاملة وتخص بالذكر هنا السياسة الضريبية، وضرورة عدم اعتماد تعظيم الإيراد مقياساً مطلقاً ومنفرداً لتقييمها دون تنظيم الارتدادات العكسية المحتلمة لمثل هذه السياسات على الجوانب الاقتصاديه والاجتماعية ومنها ظاهرة الاقتصاد الخفي.

(٣) التأكيد على أهمية رصانة الجهاز الإدراي التنفيذي المكلف بتطبيق ومتابعة القوانين والتشريعات المنظمة للحيلولة دون سوء استغلالها وذلك من خلال التأكيد على مبادئ العدالة والشمولية في التطبيق بعيداً عن أساليب الابتزاز والمنافع الشخصية الرشوة والتمييز والتي قد تؤدي بمجملها إلى تفاقم ظاهرة اقتصاد الظل بدلاً من معالجتها أو التخفيف منها.

(٤) زيادة اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال توضيح موقفها في الوقت الحاضر والمستقبل من هذا القطاع من خلال أعداد دراسات تبين جدواه الاقتصاديه وآفاقه المستقبلية لغرض توفير البيانات اللازمة عن ها القطاع وسهولة مراقبته.

قائمة المصادر والمراجع.

أولًا – المصادر والمراجع العربية:

- إبراهيم طه محمد، الضريبة الموحدة على الدخل نظريًا وتطبيقيًا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص٤٢٧ .
- أشرف هاشم فارس العبدون، التوجهات المحاسبية لكشف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والضرائب في العراق: دراسة نظرية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦ـ عدد خاص، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.
- بيتر كويرك، غسيل الأموال يثير التشوش فى الاقتصاد الكلى، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، مارس ١٩٩٧.
- حسن العيوطى، الأموال القذرة: غسيل الأموال فى مصر والعالم، كتاب أخبار اليوم الشهرى، ١٩٩٩، ص ١٤ وما بعدها؛ د. محمود عبد الفضيل، مقدمة فى المحاسبة القومية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٧، ص١٤٣؛ د. حمدى عبد العظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم (الجريمة البيضاء – أبعادها –آثارها – كيفية مكافحتها)، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- خالد حمد محمد الحمادى، غسيل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٢

- د. إبراهيم عويس، الاقتصاديات الخفية خطر على التوازن الاقتصادى فى العالم الإسلامى، مجلة الاقتصاد الإسلامى – بنك دبى الإسلامى، عدد يونيو ١٩٨٥
- د. أحمد جامع، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥،
- د. رمزى زكى، مدى فاعلية سياسة تخفيض العملة فى علاج العجز بموازين المدفوعات للبلاد النامية، معهد التخطيط القومى، مذكرة غير منشورة رقم ٥٧٠، القاهرة ١٩٩٧
- د. سعيد النجار، الخطأ والصواب فى سياسة أذون الخزانة، الأهرام الاقتصادى، القاهرة، ٢٧ أبريل ١٩٩٢ ، ص ٦ .
- د. سعيد عبد الخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٤٠) أول سبتمبر ١٩٩٩، د. سعيد عبد الخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٤٠)، أول سبتمبر ١٩٩٩ ، د. طلعت الدمرداش إبراهيم، د. خيرية عبد الفتاح عبدالعزيز، التحليل الاقتصادى الكلى – الجزء الأول، مكتبة المدينة، الزقازيق، ٢٠٠٢، ص ٥٨ .
- د. صلاح الجندى، جريدة العالم اليوم، عدد ١٩٩٦/٣/١٨
- د. عاطف صدقى، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠،
- د. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلى، المفاهيم – المكونات – الأسباب – الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥
- د. محمد سامى الشوا، السياسة الجنائية فى مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- د. محمد عبد الفتاح منجى وآخرون، دراسة عن سوق العمل فى مصر – القطاع غير المنظم، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، القاهرة، يونيو ١٩٨٥، ص٣٢١ .
- د. محمود عبد الفضيل، العمالة فى القطاع غير المنظم ومشاكل التشغيل الهامشى فى الأقطار العربية، الأهرام الاقتصادى، ٦ نوفمبر ١٩٨٩ ص٢٢ .
- د. محمود عبد الفضيل، د. جيهان دياب، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي فى إطار نظام منظور للحسابات القومية، مجلة مصر المعاصرة العدد (٤٠٠) أبريل ١٩٨٥،
- د. مدحت حسانين،

د. عالية المهدى، د. عبدالله شحاته، إدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى، بحث غير منشور، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٠.

- زهراء صالح حمدي الخياط، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق بطريقة الطلب على العملة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ٨، العدد ١٣، جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥ سكيكدة، ٢٠٢٠.
- سناء عبد الرحيم العبادي، إدارة الأزمات الاستراتيجية في ظل أنشطة الاقتصاد الخفي في العراق: التشخيص والمعالجة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ٥١، العراق، ٢٠٢٠.
    - عبد الرحمن عبدالله محمد، ، أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز التسويق الخفي: دراسة حالة في شركة كورك للاتصالات في نينوي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.
- عيادة سعيد حسين، الاقتصاد الخفي وانعكاساته في التنمية الاقتصادية مع إشارة للعراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاديةـ المجلد ١٦، عدد خاص، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.

ثانيًا – المراجع الأجنبية:

- Grazia , R,: Clandestine Emplpyment – A problem of our times in the Underground Economy in the 4.5 . and abroad edited by Vito Tanzi , Lexington books , D. C. Heath and company Massachusetts , ٢٠١٨.
- Gutmann . P. " The Subterranean Economy " financial analysis journal , Nov / Dec. ٢٠١٩
- Hill , R and M. Kabir " currency demand and the growth of the underground economy in canada " Applied economics , vol , 32 no (2) 2000
- Levenson A. R and W. F Maloney " The informal sector , firm dynamics and institutional participation " W. B Policy Resarch working paper no 1988 .
- Loayza N.: The economics of the informal sector , a simple model and some empirical evidences from latin America . Policy research working paper , the world Bank Washington . Dc 1997 .
- Porter , R. D and A. S. Bayer " Monetary perspective on underground economic activity in the United States " in Efeigea (ed) (the underground economies: tax evasion , and formation distoirtion) , Cambridge: Cambridge Universty press 1989.
- Schneider , F and D. H enste " Shadow economies: size , causes , and consequences "journal of economic literature , vol xxx VIII , no 1 , 2000 ,

- Tanzi (Vito) , The Underground Economy , the causes and consequences , of this world – wide phenomenon , finance and development vol 20 , no 4 December 1983 .
- Tanzi (Vito) The underground economy , finance and development , IMF . December , 1983 ,
- World Bank world development report , 1996